



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: محاسبة وجباية

التخصص: محاسبة وجباية معتمدة

من إعداد الطالبتين: - الاسم واللقب: سهام بن يحيى

- الاسم واللقب: احلام بوخاري

عنوان:

مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة ميدانية
لدى المديرية الولاية للضرائب- برج بوعريريج (2019-2022)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ مساعد أ	بوبكر ملياني
مشرفا	أستاذ محاضر أ	توفيق بraham شاوش
مناقشة	أستاذ مساعد ب	أسامة سحنون

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
وَاللّٰهُمَّ إِنِّي أَعُوْذُ بِكَ مِنْ شَرِّ
مَا أَعْشَى وَمَا أَخْفَى

١٤٣٨

الإهداء

“وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ”

الحمد لله عند البدء وعند الختام، فما تناهى دربُ، ولا ختم جهد، ولا تم سعي إلا بفضلِه

إِلَى مَنْ أَوْصَانَا بِهِ الرَّحْمَنُ حِينَ قَالَ ”وَاحْفِظْ لَهُمَا جَنَاحَ الدُّلَّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ إِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرًا“ ... وَالَّذِي الْعَزِيزُ .. وَالَّذِي الْغَالِيَةُ.

إلى من ترعرعت و كبرت معهم أخوتي و أخواتي.

إلى الأهل و الأقارب من قرب او بعيد.

إلى كل طالب و باحث علم نهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعانا و شد من عزمنا لإكمال هذا العمل المتواضع

نرفع كلمة الشكر إلى الدكتور "براهيم شاوش توفيق" الذي أعانا في إنجازنا لهذا العمل
لتقديمه لنا من توجيهات و معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوعنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر لعمال المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعريريج على
حسن الإستقبال و المعاملة، و نخص بالذكر الأستاذ "قدوچ بدر الدين" الذي تفضل
علينا بوقته لمساعدتنا في هذا العمل.

و نشكر كل من ساهم سواء من قريب أو بعيد و لو بكلمة أو بدعوة صالحة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة فعالية التحصيل الضريبي واكتشاف العلاقة بينهم، فالرقابة الجبائية تعتبر وسيلة قانونية تستخدمها الإدارة الجبائية لردع المكلفين بالضريبة لمنعهم باليقىام بتجاوزات، فهي أداة لتأكد من صحة و مصداقية التصريحات المقدمة، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة هي دراسة ميدانية لدى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج من خلال التطرق في الجانب النظري الى مختلف أساسيات الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقمنا بتحليل مختلف أشكال الرقابة و مساحتها في زيادة التحصيل الضريبي للفترة 2019-2022.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للرقابة الجبائية دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية، كما تساهم في كشف مختلف التلاعيب و أشكال التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، الإدارة الجبائية، الرقابة على الوثائق، التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of tax control in increasing the effectiveness of tax collection and discovering the relationship between them, Tax control is considered a legal means used by the tax administration to deter taxpayers and prevent them from committing violations, It is a tool to ensure the validity and credibility of the statements submitted, and for this purpose the approach was relied upon. Descriptive and analytical, with the use of a tool, which is a field study at the Tax Directorate of the state of Bordj Bou Arreridj, by addressing, on the theoretical side, the various basics of fiscal control and tax collection. As for the applied side, we analyzed the various forms of control and their contribution to increasing tax collection for the period 2019-2022. The study reached several results, the most important of which is that fiscal control has a major role in increasing tax revenues, and it also contributes to uncovering various manipulations and forms of tax evasion.

Key words: Tax control, tax collection, tax administration, document control, tax evasion.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملحق
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
06	المبحث الأول: المفاهيم النظرية و القانونية للرقابة الجبائية
20	المبحث الثاني: ماهية التحصيل الضريبي
24	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
37	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
44	المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي 2019-2022
52	الخاتمة
55	قائمة المراجع
61	الملحق
فهرس المحتويات	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين دراستنا و الرسائل الجامعية الأخرى	27
02	مقارنة بين دراستنا و المقالات العلمية	31
03	مقارنة بين دراستنا و باللغة الأجنبية	33
04	عدد الملفات المراقبة عن عملية الرقابة الجبائية	44
05	التحصيل الضريبي الناتج عن الرقابة الجبائية	46
06	التحصيل الضريبي الإجمالي	48

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أشكال الرقابة الجبائية	10
02	الرقابة على الوثائق	11
03	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج	43
04	عدد الملفات المراقبة عن عملية الرقابة الجبائية	45
05	التحصيل الضريبي الناتج عن الرقابة الجبائية	46

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميثاق المكلفين بالضريبة	61
02	التصريح بالوجود	62
03	وثيقة G50	63
04	إحصائيات الرقابة الجبائية	65
05	التحصيل الضريبي لسنة 2019	66
06	التحصيل الضريبي لسنة 2020	67
07	التحصيل الضريبي لسنة 2021	68
08	التحصيل الضريبي لسنة 2022	69

مقدمة

تمهيد:

تعد الضرائب والرسوم من بين أهم موارد الخزينة العمومية لدولة، والتي تساهم في تغطية وتمويل مختلف النفقات العمومية المرتبطة بوطائف السلطات العمومية كنفقات التسيير ونفقات التجهيز، كما أنها تعتبر وسيلة لتنفيذ السياسة المالية والاقتصادية لتحكم والتأثير على النشاطات المختلفة للأعوان الاقتصاديين.

يعتبر النظام الضريبي مجموعة من القوانين والقواعد والتشريعات التي تحكم فرض الضرائب وتحصيلها في دولة ما، بما أن النظام الضريبي الجزائري تصريح أي أنه مبني على تصريحات المكلفين بالضريبة، حيث يمنح للمكلف حرية نسبية لتقديم تصريحاتهم الضريبية وحسابها وتقديمها للإدارة الجبائية بنفسه، ونظرا لأهمية هذا النظام في تحقيق السياسة المالية، فإنها تولى له أهمية بالغة وذلك من خلال العمل على إجراء إصلاحات مستمرة على منظومته القانونية بغية زيادة الحصيلة الضريبية.

وباعتبار أن الضريبة ملزمة وإجبارية على المكلف فمن الطبيعي أن يلجأ إلى محاولة التخلص منها، وخاصة أن النظام الضريبي الجزائري قد منح له حرية التصريح مما يفتح له المجال باستغلال التغرات القانونية وغير القانونية لتلاعب والتسلیس في تصريحاتهم الضريبية لتقليل من حجم الضريبية التخلص من أدائها.

لهذا تعد الرقابة الجبائية إحدى الأدوات التي أعطيت للإدارة الضريبية لمراقبة تلك التصريحات المقدمة ومعاينة الأخطاء و النقصان والتجاوزات، ولذلك فهي وسيلة فعالة تضمن التحصيل الجيد لضريبة والتحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الجبائية وتساهم في الحفاظ على الخزينة العمومية.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة فعالية التحصيل الضريبي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالرقابة الجبائية؟

- فيما تتمثل أهمية التحصيل الضريبي، وما هي أهم إجراءاته؟

- كيف تساهم الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في المديرية الولاية لولاية برج بوعريريج؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- نجاح الرقابة الجبائية يعتمد على كفاءة الإدارة الضريبية؛
- تقوم الإدارة الضريبية بإعلام المكلف بالضريبة بأن ملفه سيخضع للرقابة عن طريق تبليغه بإشعار بالتحقيق؛
- تعمل الرقابة الجبائية على تحسين مردودية التحصيل الضريبي.

أهمية الدراسة:

تعد أهمية هذه الدراسة باعتبارها تتناول أهم موضوعات التي تشغل الإدارة الجبائية، والتمثلة في زيادة فعالية التحصيل الضريبي، الذي يساهم في رفع الحصيلة الضريبية وذلك من خلال الإكتشاف والقليل من التهرب والغش الضريبي وهنا يبرز الدور الفعال الذي تقوم به الرقابة الجبائية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على ماهية الرقابة الجبائية وطرق إلى المفاهيم النظرية و القانونية؛
- معرفة تأثير الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي ودورها في المحافظة على أموال الخزينة العمومية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على التحصيل الضريبي في الجزائري؛
- غرس الثقافة الضريبية لدى المكلفين.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداماً وشيوعاً في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الإعتماد على الأداة البحثية التالية دراسة ميدانية في معالجة الفصل التطبيقي من خلال تحليل مختلف المعلومات و الإحصائيات التي تخص أشكال الرقابة الجبائية و نسبة مساحتها في التحصيل الضريبي.

الحدود الموضوعية: ركزنا في هذا البحث على أشكال الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي.

الحدود الزمنية: الدراسة غطت الفترة الزمنية الممتدة من 2019-2022.

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لدى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:
- الميل الشخصي لمواضيع الجبائية؛

- أهمية موضوع الرقابة الجبائية في مجال المحاسبة و الجبائية؛
- الأهمية التي تلعبها الضريبة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

صعوبات الدراسة:

- كثرة التغييرات التي تطرأ على القوانين و التشريعات التي تخص الموضوع؛
- صعوبة التواصل مع الهيئة المستقبلة.

 **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول المفاهيم النظرية و القانونية للرقابة الجبائية، أما المبحث الثاني ماهية التحصيل الضريبي، و المبحث الثالث خصصناه للدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية للموضوع في المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لدى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، حيث تم تقسيمه إلى مباحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، أما المبحث الثاني مساهمة اشكال الرقابة في زيادة الحصيلة الضريبية، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبرعة بجملة من الاقتراحات المستندة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لرقابة الجائية والتحصيل الضريبي.

تمهيد:

تؤدي الضريبة دورا هاما في زيادة إيرادات الدولة، فهي تعتبر موردا هاما لتمويل الخزينة العمومية، لذلك أولت لها الدولة اهتماما كبيرا من أجل حماية هذا المورد وضمان التحصيل الصحيح لضريبة، وعلى هذا الأساس خول المشرع للإدارة الجبائية صلاحيات تحصيل ومتابعة الضرائب بجميع أصنافها، حيث تعد الرقابة الجبائية حتى الأدوات التي تستعملها إدارة الضرائب، فهي تسمح لها بالتأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة، ومدى إمتثال المؤسسات للقوانين والأنظمة وكشف الانحرافات والمخاطر.

ولغرض التعرف أكثر على الرقابة الجبائية و التحصيل الجبائي، قمنا بتخصيص هذا الفصل من أجل التطرق لهم بتفصيل قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المفاهيم النظرية والقانونية للرقابة الجبائية؛

المبحث الثاني: ماهية التحصيل الضريبي؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية و القانونية للرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية من بين الوسائل الردعية التي تستعملها الإدارة الجبائية على المؤسسات لكل تصرف يؤثر سلبا، و ذلك للحفاظ على أموال الخزينة و تحسين التحصيل الضريبي على أكمل وجه.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية و اسبابها

اولا: مفهوم الرقابة الجبائية

قبل التطرق الى مفهوم الرقابة الجبائية يجب التطرق أولا الى شرح المفهومين الرقابة والجبائية.

1 - مفهوم الرقابة:

التعريف الاول: " تتمثل الرقابة في مجموعة الأعمال التي تتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة و تحليل الأرقام المسجلة للتعرف على مدلولاتها، ثم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنمية و تحقيق الأهداف، تتلخص الوظيفة الإدارية للرقابة في التأكد من أنه تم تطبيق العمل المخطط له.¹

التعريف الثاني: هي التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، لتبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها فهي الأداة القانونية التي تعين السلطة المختصة على الوقوف على الأخطاء وتقوي.²

من خلال التعريفين السابقين يمكن ان نستخلص تعريفا شاملـا للرقابة: الرقابة هي وظيفة إدارية تسعى لمراقبة و مراجعة ما تم تنفيذه وفقا للخطة، وذلك من خلال القياس و اكتشاف الأخطاء و الإنحرافات وتصحيحها وتساهم في تحسين الأداء وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، "الرقابة و المراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 2001، ص 12.

² العياشي عجلان، "ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك و المؤسسات المالية لحوكمة إعمالها و نتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر" ، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربيي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحة عباس، سطيف، يومي 20_21 اكتوبر 2009، ص 03.

2- مفهوم الجبائية:

الجبائية تشمل مجموع الإقطاعات التي تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها الإقليمية سواء في شكل ضرائب أو رسوم جبائية وشبه جبائية، غرامات، إتاوات، والمساهمات الاجتماعية، تشمل الجبائية جميع الإقطاعات الإيجارية التي تفرضها الدولة.¹

مفهوم الرقابة الجبائية: أما عن التعريف المقدمة لرقابة الجبائية نلخصها فيما يلي:

التعريف الأول: إن الرقابة الجبائية تعد وسيلة أو أداة الإدارة الجبائية التي منحها القانون من حقوق وصلاحيات تتيح لها التأكد من صدق التصريحات، لتقدير وتصحيح الأخطاء المرتكبة من قبل المكلفين بالإطلاع والتحقق من كل المعلومات المقدمة.²

التعريف الثاني: الرقابة الجبائية تمثل الوجه المغاير للنظام التصريحي، يتم حساب الضريبة انطلاقاً من التصريحات التي يكتبها المكلفون، وعليه يحق للإدارة الجبائية القيام بالرقابة البعدية للعناصر المصرح بها.³

التعريف الثالث: هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، في إطار قوانين محددة تهدف إلى التقليل من التهريب الضريبي.⁴

بالإعتماد على التعريف السابقة يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها: هي مجموعة من العمليات التي تهدف إلى مراقبة و التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف و كذا مدى إلتزامهم في أداء واجباتهم الجبائية، وهي أيضاً تعتبر أداة قانونية لمجابهة الغش و التهرب الضريبي.

¹ حاتي عبد اللطيف، "جبائية المؤسسة"، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2023/2022، ص10.

² سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، منكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2012، ص81_80.

³ خولة حموش، بزارية احمد، "فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهريب الضريبي"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد(01) 2021، 364.

⁴ محمد لعلوي، "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص86.

ثانياً: أسباب الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دفعت الادارة الجبائية للقيام بالرقابة الجبائية، و من بين الاسباب الرئيسية ذكر منها ما يلي:

1. طبيعة النظام الضريبي الجزائري: يعتمد النظام الجبائي الجزائري على تصريحات المكلفين بالضريبة بأنفسهم، إذ يقوم المكلف بالتصريح بالأسس الضريبية والضرائب والرسوم المفروضة عليه، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بنشاطه وتكون له كامل الحرية في ذلك، خصوصا مع عدم إمكانية إجراء الرقابة الجبائية القبلية على كل تصريحات المكلفين في نفس الوقت، والتأكد من مصدقتيها، و عليه فإن تقدير المادة الخاضعة للضريبة بالنسبة للإدارة الجبائية يتم اعتمادا على هذه التصريحات، والتي يفترض فيها الدقة والنزاهة، وبالمقابل ينبغي على الإداره الجبائية جمع المعلومات والعناصر اللازمة للتأكد من ذلك أو اثبات عدم صحة ومطابقة هذه التصريحات ل الواقع.¹

2. الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة الغش الضريبي:

نظرا للأسباب المتعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة على التخلص أو تخفيض العباء الضريبي بشتى الطرق و الاساليب الشرعية، و هي ما تعرف بظاهرة الغش و التهرب الضريبي، لذلك فان عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية تعتبر من اولويات الادارة الجبائية، و التي تمتلك سلطات و صلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة و متعددة على مختلف اصناف المكلفين و التي من بينها الرقابة الجبائية حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي و وسيلة ضمان لمصلحة الخزينة العمومية.²

3. الرقابة الجبائية وسيلة لتقليل الخطر الجبائي:

وهو ما يطلق عليه مصطلح الأمان الجبائي، فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة موقع الخطر الجبائي، يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية.³

¹ مونة مقلاتي، توفيق بوليفة، "دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي"، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، سنة 2022، ص 264.

² لياس قلاب ذبيح "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، السنة الدراسية 2009/2010.ص 27.

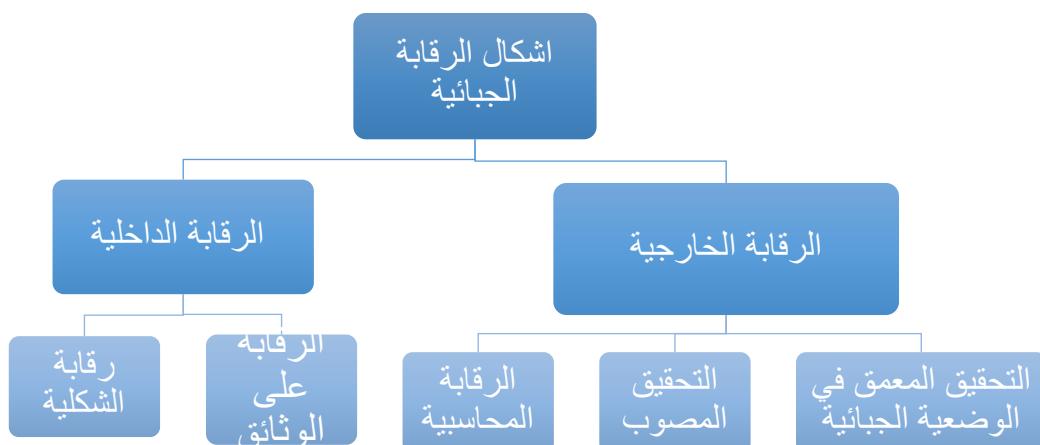
³ محمد عبد الرحمن مهيريس، أكرم زيان " دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة مركز الضرائب برج بوعريريج" ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معتمدة، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، السنة الدراسية 2021/2022، ص 38

المطلب الثاني: أشكال و أهداف الرقابة الجبائية

أولاً: أشكال الرقابة الجبائية

يمكن تقسيم الرقابة الجبائية إلى قسمين وفق التشريع الجبائي الجزائري، رقابة داخلية و التي تقسم إلى الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، ورقابة خارجية تنقسم إلى ثلاثة أنواع كما هو موضع في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مسبق.

1. الرقابة الداخلية: تمثل الرقابة الداخلية في:

1.1 الرقابة الشكلية: تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف لتشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين

الفصل الأول:ل إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

للتصريحات، أي التأكيد من كيفية تقديم المعطيات و المعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمنه من معلومات و تلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية¹.

الهدف من هذا النوع من الرقابة التأكيد من أن الطريقة التي تم بها ملء التصريحات صحيحة فهو يهتم بالجانب الشكلي للتصريحات، أي أنه لا يعتمد على صحة الأرقام المصرح بها.

1.2 الرقابة على الوثائق: تقوم هذا النوع من الرقابة بإجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق الموجودة بحوزة الإدارة الجبائية انطلاقاً من ملفاتهم الخاصة إذ تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة، وفي المقابل يستوجب الأمر على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءاً على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.²

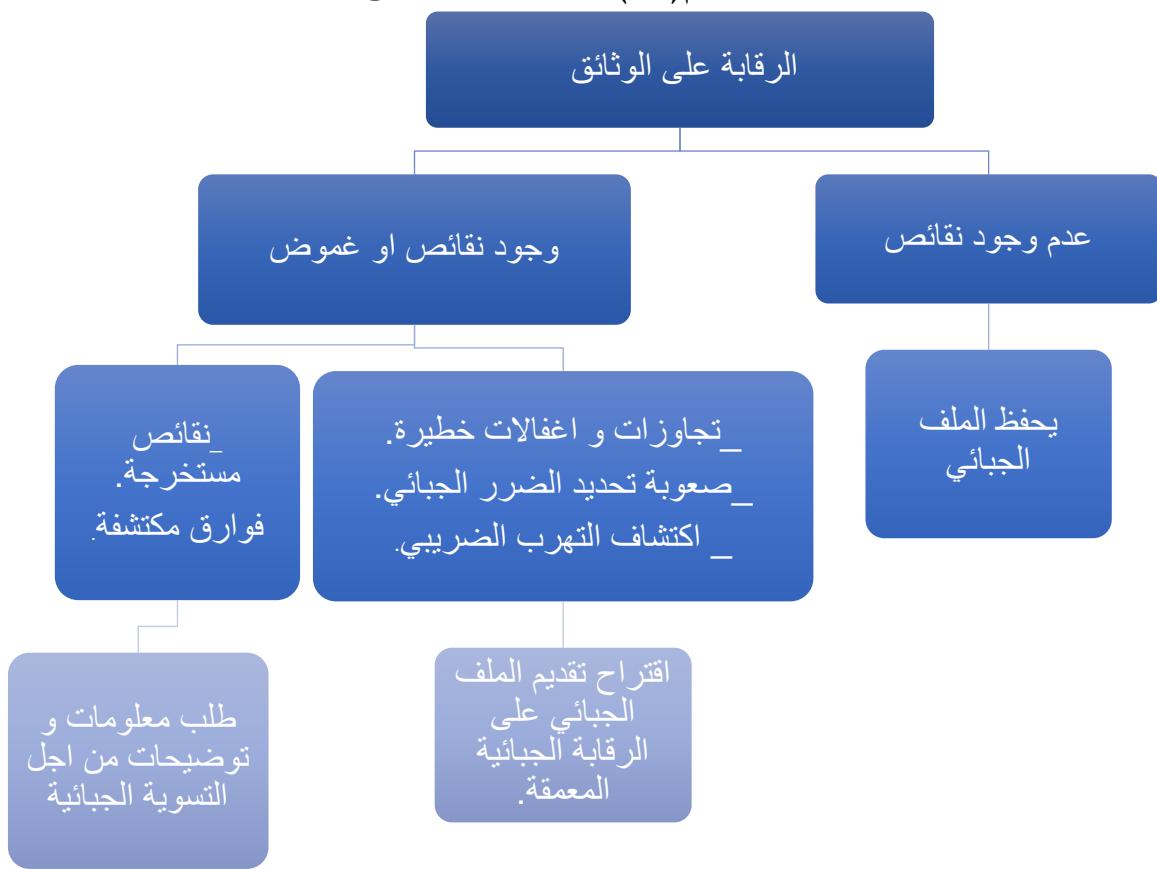
إن إخضاع الملف الجبائي للرقابة على الوثائق يتيح لنا ثلاثة إحتمالات، فإذاً أن يتم حفظ الملف و ذلك نظراً لطابق التصريحات و عدم وجود تجاوزات، إما الحالة الثانية فهي حالة اكتشاف بعض النقائص الموجودة و التي من خلالها طلب توضيحات و تبريرات اللازمة من طرف المكلف، أما الحالة الثالثة و التي بموجبها يتم اقتراح خضوع الملف للرقابة المعمقة نتيجة وجود تجاوزات خطيرة تأكيد و تأشر لوجود تهرب ضريبي³، و الحالات الثلاثة لرقابة الشكلية يمكن ترجمتها من خلال الشكل الموالي:

¹ وصيف فائزة خير الدين، عصرنة الادارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، منكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تدقيق و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمہ لخضر ولاية الوادي، 2021/2020، ص 18.

² سامية العايب، الإطار القانوني للرقابة الجبائية و ضوابط ثباتها، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يوم 28 و 29 أكتوبر 2015، ص 05.

³ قاشي يوسف، المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة اولى ماستر، تخصص محاسبة و تدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة اكلي محنـد اولـحاج، بوـيرـة، 2014/2015، ص 56.

الشكل رقم(02): الرقابة على الوثائق



المصدر: بن صفي الدين احلام، الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة من اجل نيل شهادة ماجيستير، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه، الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، (2013-2014)، ص16.

1. الرقابة الخارجية:

وتتمثل بانقال المباشر للأعون الإدارية الجبائية إلى مكاتب المكلفين من إجراء معاينة للتأكد من صحة المعلومات المقدمة، و تتقسم إلى ثلاثة أنواع:

- التحقيق المحاسبي المعمق؛
- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة؛
- التحقيق المصوب في المحاسبة.

1.2. التحقيق المحاسبي المعمق:

عرفت المادة 20 الفقرة 01 و الفقرة 02 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2024 التحقيق في المحاسبة أنه "يمكن لأعون الإدارية الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة، وإجراء كل التحريات الضريبية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها". ويقصد به مجموعة العمليات الرامية إلى

الفصل الأول:ل إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

مراقبة التصريحات الجبائية المكتوبة من طرف المكلفين بالضريبة و المتعلقة بسنوات مالية مغلقة، بحيث انه يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان الا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة، ولا يمكن إجراء التحقيقات المحاسبية إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.¹

بينما يلزم المكلفين بالضريبة الخاضعين للتحقيق الذين يمسكون محاسبتهم بواسطة أنظمة معلوماتية بوضع بطاقية الكتابات المحاسبية تحت تصرف المحققين بناءا على طلب خطوي يقدمه المحققون².

2. التحقيق المصوب في المحاسبة:

حسب المادة 20 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجبائية "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.³

يقوم العون المحقق بإشعار إشعار بالتحقيق للمكلف يعلمه فيه بعملية خضوعه للرقابة مع منحه مدة 12 أيام للتحضير، ويجب أن يكون هذا الإشعار مفصلا، إذ يحتوي على عنوان و إسم المكلف الخاضع للتحقيق النشاط الممارس، الفترة المعنية بالتحقيق، الضرائب والرسوم و الآتىوى الواجب الإطلاع عليها ألقاب وأسماء ورتب المحققين، و كذا تاريخ وساعة أول تدخل، مع ذكر وبوضوح تحت طائلة بطلان الإجراء، كما يمكن استعاناً المكلف بمستشار من اختياره،⁴ كما أنه يمكن الإدارة الجبائية إجراء رقابة لنفس الفترة و نفس الضريبة التي تم فيها التحقيق المصوب التحقيقات.

3. التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

حسب المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية: "لأعوان الإدارة الجبائية الحق في ممارسة الرقابة الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على الثروة، و الذين لهم موطن جبائي في الجزائر أو لا، حيث يقوم أعوان المحققون التأكد الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى.⁵

¹ قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية سنة 2024، ص 11.

² ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، دار المالية، 2024، ص 8.

³ قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ صالح حميداتو، "محاضرات في مقاييس الرقابة الجبائية"، قسم العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمـه لخـر الوـادي، 2021/2020، ص 89.

⁵ قانون الاجراءات الجبائية مرجع سبق ذكره ص 15_16.

يمر على هذا نوع من الرقابة عدة مراحل حيث انه يجب ان تسبقها مرحلة تحضيرية و ذلك من أجل التسيير الجيد لعملية الرقابة الجبائية و يتم اختيار مجموعة الملفات المراد التحقيق و فحصها و ذلك من أجل:¹

- أخذ فكرة عن الهوية و العنوان الحقيقي لشخص المراقب؛
- التأكد من وجود مجمل التصريحات السنوية للدخل؛
- التأكد من أن كشوفات الربط قد استغلت بطريقة صحيحة؛
- مراقبة أن كان الخصوص للضريبة قد فرض على مجمل المداخل و ذلك بفحص كشوفات الضريبة.

ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية عدة أهداف تسعى الادارة الجبائية إلى تحقيقها منها إقتصادية و إجتماعية و إدارية نذكرها فيما يلي:

1. **الأهداف القانونية:** التأكيد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التعاملات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة المعمول بها، ترکز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب مع دفع مستحقاتهم المالية.²

2. **الأهداف الإدارية:** تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، والتي تساهم بشكل حيوي كبير في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاطين التاليتين:

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسباب وتقييم أثارها وبالتالي إتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تجم عن ذلك؛
- تسمح عملية الرقابة الجبائية في إعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.³

3. **الهدف الاقتصادي و المالي:** هو الحفاظ على الأموال العامة من التلاعب و السرقة، لأجل ضمان تحصيل إيرادات أكبر للخزينة، و هذا ما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، و هو منع و محاربة مختلف الإنحرافات التي يقوم بها المكلف بالضريبة و تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة.⁴

¹ تركي العربي، الرقابة و المنازعات الجبائية، محاضرات موجهة لطلبة اولى ماستر، محاسبة وتفيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمہ لحضر، الوادي، 2021/2022، ص.26.

² مونة مقلاتي، توفيق بوليفية، مرجع سبق ذكره، ص 258.

³ بغي شريف، "سلطات الادارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي"، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021، ص.13.

⁴ طالوش فارس، علوان رمزي، "الرقابة الجبائية كآلية من آليات التعديل الحكومي الضريبي"، دراسة ميدانية للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية خنشلة، مجلة الاقتصاد و التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص.37.

الفصل الأول:ل إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

4. الهدف الاجتماعي: على المستوى الاجتماعي نجد أن الرقابة الجبائية تلعب دورا هاما في¹:
- منع و مكافحة إنحراف المكلف من شتى أنواعها وبالتالي تجنب العقوبات وزيادات ناتجة عن أي قصور في تطبيق القواعد الضريبية؛
 - تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للرقابة الجبائية

لتسهيل عملية الرقابة الجبائية منح المشرع مجموعة من الحقوق و الواجبات و التي ستنظر لها كما يلي:

أولاً: حقوق المكلفين بالضريبة

1. الضمانات المتعلقة بالتحقيق:

يتمتع المكلف بالضريبة بضمانات متعلقة بالتحقيق يتوجب على المراقبين احترامها، كما أن الإخلال بها يؤدي إلى بطلان التحقيق وإلغاء النتائج المترتبة عنه ومن أهمها:

- الإعلام المسبق: يجب إعلام المكلف بالضريبة مسبقا قبل الشروع في عملية التحقيق من خلال إرسال إشعار بتحقيق مقابل الإشعار بالوصول، مرفقا بميثاق حقوق و التزامات المكلف بالضريبة (ملحق رقم 01)، على أنه يستفيد من أجل أدنى لتحضير مدته 20 يوما ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار، بحيث يجب أن يتضمن الإشعار العناصر التالية:²
 - ألقاب و أسماء و رتب المحققين؛
 - تاريخ و ساعة التدخل؛
 - الفترة التي يتم فيها التحقيق؛
 - الحقوق و الضرائب و الرسوم المعنية؛
 - الوثائق الواجب الإطلاع عليها.
- حق الاستعانة بمستشار أو وكيل: تحت طائلة بطلان الإجراء، يجب أن يشار في الإشعار بإعادة التقويم، إلى أن المكلف بالضريبة له الحق في الاستعانة بمستشار من اختياره من أجل مناقشة اقتراحات رفع مبلغ الضريبة أو من أجل الإجابة عليها.³

¹ بالواضح الجيلاني، مرجع سابق ذكره، ص 33

² قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سابق ذكره، ص 12.

³ بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي و مساحتها في الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر ما بين 2000_2010، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان.

• تحديد مدة التحقيق: لا يمكن تحت طائلة البطلان الإجراء أن يستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة أشهر فيما يخص مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1000000 دج؛

- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2000000 دج؛

يمدد هذا الأجل إلى ستة أشهر بالنسبة لنفس المؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5000000 دج و 10 000 000 دج، ما لا يتجاوز التحقيق مدة تسعة أشهر في جميع الحالات الأخرى، ولا تطبق مدة المراقبة في حالة استعمال مناورات تدليسيه مثبتة قانونا، يجب ان لا يتجاوز مدة التحقيق في عين المكان في جميع الحالات الاخرى 9 اشهر.¹

• عدم إمكانية تجديد التحقيق: حيث أنه نصت المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية بأنه لا يمكن اجراء مراقبة جديدة لنفس التقييدات المحاسبية، وكذا نفس الضرائب والرسوم وكذلك لنفس الفترة محل المراقبة إلا في حالة استعمال المكلف لمناورات تدليسيه وإعطاء معلومات غير كاملة.²

• السر المهني: تبعا لأحكام المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية والتي تتصل على الالتزام بالسر المهني، بمقتضى أحكام المادة 301 من قانون العقوبات، وي تعرض للعقوبات المقررة في نفس المادة، كل شخص مدعو أثناء أدائه وظائفه أو صلاحياته للتدخل في إعداد أو تحصيل أو في المنازعات المتعلقة بالضرائب و الرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به.³

2. الضمانات المتعلقة بإعادة التقويم

• التبليغ بإعادة التقويم: يتعين على الإدارة الجبائية عند الانتهاء من عملية التحقيق السماح للمكلف بالنتائج المتوصل إليها، و أن يرسل عن طريق رسالة موصى عليها مع وصل بالإسلام ويكون مفصلا و مبررا بكيفية من شأنها أن تسمح لكم بإعادة تشكيل قواعد فرض الضريبة.⁴

• حق الرد: للمكلف بالضريبة أجل 40 يوما ليرسل ملاحظاته أو قبوله وقبل انتهاء أجل الرد، يجب على العون المحقق أن يعطي جميع التفسيرات الشفوية المفيدة للمكلف بالضريبة، وبعد عدم الرد في هذا الأجل بمثابة قبول ضمني، ويتم تأسيس الضريبة على الأساس الذي تم تبليغيه، وتصبح هذه الضريبة نهائية ولا يمكن الرجوع فيها من قبل الإدارة.⁵

¹ المادة 20 فقرة 05، قانون الإجراءات الجبائية، ص 12

² علي سمان، اثر الرقابة الجبائية في تحسين الاداء الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية مسيلة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، محاسبة و مراجعة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة اكلي مهدن اولجاج، البويرة، 2023/2022، ص 45.

³ قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁴ المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/dr> .00:14, 10/06/2024 ,

⁵ ميثاق المكلفين بالضريبة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفصل الأول: إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

- حق الطعن: الطعن هو من الحقوق الممنوحة للمكلف بالضريبة، والتي يستطيع من خلالها أن يضمن حقوقه إذا تبين التعسف في حقه من خلال طلب التخفيف الجزئي أو الكلي.¹

ثانياً: واجبات المكلفين بالضريبة:

1. الواجبات المحاسبية:

لقد حدد القانون التجاري في المواد 09 و 10 و 12 مدى إلتزام التاجر بمسك الدفاتر المحاسبية إجبارياً:²

كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية يقيد فيه يوماً بيوم عمليات المقاولة، أو أن يراجع على الأقل نتائج هذه العمليات شهرياً، بشرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي يمكن معها مراجعة تلك العمليات يومياً.

يجب عليه أن يجري سنوياً جرداً لعناصر أصول وخصوم مقاولته وأن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب النتائج، وتتسخ بعد ذلك هذه الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد.

يمسّك دفتر اليومية ودفتر الجرد بحسب التاريخ وبدون ترك بياض أو تغيير أو أي نوع كان أو نقل إلى الهامش، وترقم صفحات كل من الدفترين ويوقع عليهما من طرف قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتمد.

2. الواجبات الجبائية:

يلزم المشرع الجبائي المكلفين بالضريبة القيام بالتصريحات التالية:

- التصريح بالوجود: تنص المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة "يجب على كل مكلف جديد خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات أن يقدم خلال 30 يوماً الأولى لبداية النشاط تصريحاً بالوجود (الملحق رقم 02) إلى مفتشية الضرائب التابع لها إقليمياً، يحدد فيه إسم ولقب وعنوان المكلف، إضافة إلى المعلومات الضرورية لطبيعة نشاطه والمقر الرئيسي للمحل".³

- التصريحات الشهرية أو الثلاثية لرقم الأعمال: يتلزم المكلف بالضريبة باكتتاب تصريح شهري أو فصلي، قبل كل 20 يوم من إنتهاء كل شهر أو ثلاثة أشهر تقديم تصريح نموذجي إلى قبضة

¹ علي سمان، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² قانون التجاري، سنة 2023، ص 4.

³ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، دار المالية، 2024، ص 65.

الفصل الأول:ل إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

الضرائب المختصة إقليميا وذلك باستعمال الوثيقة الرسمية G50 (الملحق رقم 03)، مع الإلتزام بتسديد مختلف الضرائب المستحقة على المكلف والتي تخص الشهر أو الثلاثي الفارط.¹

- التصريح السنوي بالأرباح والنتيجة: لقد حددت المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الأشخاص المعنين الذين يجب عليهم اكتتاب تصريح بمداخيله م وذلك كل سنة، مسلم لهم من طرف مصلحة الضرائب التابعة لنشاطهم يصرحون فيه بنتائجهم الجبائية (الفائض - العجز) لنشاطهم الخاضع للضريبة و يستوجب أن يكون هذا التصريح موقع من شخص له الأهلية القانونية وأن يكون قبل أول أبريل من السنة التي يتم فيها الخضوع للضريبة و في بعض الأحيان نجد أن هذا الأجل يمدد من طرف مدير الضرائب على أن لا يتجاوز 03 أشهر وذلك لظروف استثنائية.²

- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط: في حالة التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط يلزم المكلفون بالتصريح عن ذلك خلال 10 أيام ابتداء من تاريخ التوقف عن النشاط، وفي حالة التنازل يتم اكتتاب تصريح يتضمن تاريخ التنازل وبيانات المتنازلين، أما في حالة الوفاة على ذوي الفقيد التصريح بالمداخيل الخاضعة للضريبة في أجل 06 أشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة.³

- وضع رقم التعريف الإحصائي: يجب أن يرفق كل عقد أو تصريح أو تسجيل أو عملية تتم لدى مصلحة تابعة للإدارة الجبائية برقم التعريف الجبائي بكيفية تضمن التعريف بالأشخاص المعنين. نصت المادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية على: "...تمز. الشركة، عند كل تصريح بإرفاق جدول يبين فيه بالنسبة لكل وحدة ما يأتي:

- رقم التعريف الجبائي للوحدات؛
- التعين.....

تعد ضمانا والتزامات المكلف بالضريبة بمثابة القيود التي ترد على ممارسات الرقابة الجبائية لكنها تعمل في نفس الوقت على محو الفكرة السلبية التي يمتلكها المكلف بالضريبة نحو إدارة الضرائب كما تعمل على منع تعسف أعضاء الادارة الجبائية، وبناء فكرة جديدة أساسيا التواصل والحوار بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة لتحسين العلاقة بينهما.⁴

¹ حابي عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص26

² بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية اموال الخزينة العمومية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، قانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص 206.

³ مصطفى عوادي، نصر رحالي، "التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016، ص 39.

⁴ بن صفي الدين احلام، الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة من اجل نيل شهادة ماجيسنير، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه، الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، الجزائر 2013_2014)، ص 102.

ثالثاً: حقوق الادارة الجبائية:

1. **حق الرقابة:** نصت على هذا الحق المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، للإدارة الجبائية الحق في مراقبة التصريحات و المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة او حق او رسم او إتاوة، كما يمكنها مراقبة المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة تاجر و التي تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها. و يتعين على المؤسسات و الهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.¹
2. **حق الاطلاع:** يعني أن المكلف بالضريبة ملزوم بالإجابة على طلب الإدارة في الإتصال بها واطلاعها على بعض الوثائق والمستندات، على الرغم من خضوع أعون إدارة الضرائب إلى قاعدة السر المهني إتجاه الغير، إلا أنه لهم الحق في الاطلاع على وثائق ممسوكة من قبل بعض الأشخاص أو الهيئات، بهدف إنجاز الرقابة على التصريحات المكتوبة من قبل مكلفين بالضريبة، فلإدارية الضرائب الحق في استكمال المعلومات التي يجب أن تقدم لها تنفيذاً لالتزام قانوني من قبل بعض المكلفين بالضريبة أو الهيئات، إما تلقائياً أو بناءً على طلبات خاصة.²
3. **حق المعاينة:** يمكن للإدارة الضريبية في حالة وجود قرائن تدل على ممارسات تدلisiّة، أن تقوم بمعاينة مفاجئة في محل المحلات قصداً لبحث و الحصول على حجز كل المستندات و الوثائق والدعائم أو العناصر المادية، والتي من شأنها إن التصرفات الهدافـة إلى تملص من الوعاء و المراقبة ودفع الضريبة.³
4. **حق استدراك الخطأ:** حيث نصت المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة أو في مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب و الرسوم، ويتمثل هذا الحق في إعادة النظر في الإقطاع الضريبي سواء بتعديلـه أو إنشـاء اقطاعـ جـديـد.⁴

¹قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، 09-2024.

²احمد فنديس، الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دار الجامعة الجديدة، 2018، ص 41.

³عفاف بولحية، وأخرون، "اثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي"، مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد (02)، 30-09-2022، جيجل، 2022، ص 238.

⁴قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

المبحث الثاني: ماهية التحصيل الضريبي

لا يقتصر دور مصلحة الضرائب فقط في فرض الضريبة و إبلاغ المكلف بها و موعد الوفاء بها، بل تليها مرحلة التحصيل الضريبي فتقوم بتنظيم هذه العملية وفق اجراءات و عمليات التي يتم من خلالها جمع مبالغ الضرائب التي تعد مصدرا هاما لإيرادات الدولة.

المطلب الاول: مفهوم التحصيل الضريبي

مفهوم التحصيل الضريبي: يختلف مفهوم التحصيل من مفكر لأخر حسب آرائهم و افكارهم:

التعريف الأول: التحصيل الضريبي هو عملية تحويل الضريبة من المكلف إلى الخزينة العامة من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية و الفنية و الإدارية و تتم هذه العملية بطرق مختلفة إما نقدا أو تحويلات أو غيرها.¹

التعريف الثاني: تحصيل الضريبة هو آخر مرحلة من الدورة الضريبية فهي تعتبر الجزء منه فإن وقت تحصيل الضريبة له أهمية كبيرة لكل الطرفين، التنفيذي الذي يسمح بتحقيق دين الدولة، أي جمع الأموال التي توجه لنفقات مختلفة موضوعة مسبقا.²

من خلال التعريفين السابقين فان التحصيل الضريبي هو عبارة عن عملية نقل الاموال المستحقة من ذمة المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية، بعد تحديد وعائدها و معدلها و متى ما توفرت شروط تحصيلها، و يفترض ان يكون التحصيل طوعيا من طرف المكلف بالضريبة دون الحاجة لسعي الادارة الجبائية اليه.

المطلب الثاني: طرق التحصيل الضريبي:

من المفترض إن الممول هو الذي يتقدم بنفسه لدفع الضريبة و الوفاء بحقوق الخزينة غير أن هذه الصورة لا تتحقق في كل الأحوال، الأمر الذي يحتم على الإدارة الجبائية تتبع الممول واقتطاع الضريبة، حيث يحول لها القانون جملة من الإمتيازات لهذا الغرض يتم تحصيل للضرائب بإتباع مجموعة من الطرق تتمثل فيما يلي:

أولا: الطريقة الودية لـتحصيل الضريبي: التحصيل الودي للضريبة هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقاته الجبائية في الوقت المحدد طبقا للتنظيمات الجاري العمل بها،

¹Ben Ahmed Mohamed Elhadi, Bouazza Abdelkader ,The challenges of the tax collection from the electronic content in Algeria: A field study on a group of tax practitioners. journal of economic integration, 10(04),2022 p. 190.

² بوذيد سفيان، مرجع سابق ذكره، ص 147.

الفصل الأول:ل إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية من تقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية ويتولى عملية دفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي أجالتها المحدد¹.

وتتحذ عملية التحصيل الضريبي وفقاً لهذه الطريقة عدة أساليب نجد منها:²

1. طريقة التوريد المباشر من قبل المكلف: حيث يقوم المكلف بتوريد الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية، وقد يتم ذلك على قسط واحد أو على عدة أقساط يجدها القانون الضريبي كما يمكن له أن يدفعها نقداً أو بشيكات مصرافية أو بحوالة بريدية إلى خزينة الدولة أو المحصل.

2. طريقة الأقساط المقدمة مسبقاً: قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بدفع الضريبة إلى الخزينة العمومية، وإنما تلزمه بدفع أقساط مقدماً تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنوياً، حيث يلتزم المكلف بدفع الأقساط من قيمة الضريبة التي تستحق عليها في نهاية السنة بطريقة تقريبية مما يجعله يقوم بتوريد المبالغ في شكل دفعات يمكن أن تكون شهرية أو ثلاثة أو سادسية في الأجال المحددة من طرف الإدارة الجبائية، وفي نهاية السنة تتولى الإدارة الجبائية تحديد دين الضريبة، ثم تقوم بعملية المقاصلة بين قيمة الأقساط المدفوعة وقيمة الضريبة المستحقة

3. طريقة الاقطاع من المصدر: وهي من أهم طرق التحصيل حيث تتعدم فرصة التهرب الضريبي من قبل الممول لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أو جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك فهذه الطريقة توفر مصلحة الضرائب تكاليف، حيث يلتزم المكلف بدفعها لمصلحة التحصيل في الآجال القانونية دون مقابل أو أجر.³

4. التحصيل عن طريق الأقساط الشهرية: يطبق هذا النظام على المكلفين بالضريبة الذين لهم مؤسسة دائمة يمارسون نشاطهم منذ سنة على الأقل، ومثال ذلك الرسم على النشاط المهني، إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة الذي يدفع شهرياً كذلك⁴.

¹ مشق الحسين، دبیش عبد المالک؛ اشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الاليات ومخاطر التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب فترة 2018-2022، جامعة محمد بوضياف، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 02، سنة 2023، ص 110 - 111.

² احمد بسباس، محمد دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية، مخبر الدراسات التنمية الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعو عمار ثجبي، ولاية الاغواط؛ العدد 15، السنة 2021، ص 121.

³ احمد بسباس، محمد دوة، مرجع سابق ذكره، ص 121.

⁴ مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وافق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، مجلة الاحياء، المجلد 21، العدد 29، اكتوبر 2021، ص 1082.

5. التحصيل عن طريق الدمغة: تستخدم هذه الطريقة خصوصا في دفع الضرائب على التداول، وذلك بقيام المكلف بإلصاق الطابع الذي اشتراه على العقود و الوثائق الإدارية المتطلبة للطابع، أو عن طريق الاستعمال أو ختم بالطابع.¹.

ثانياً: الطريقة الجبرية لتحصيل الضريبي:

تعريف التحصيل الجبri عندما لا تتفع إجراءات المرحلة الودية في تحصيل الضرائب المستحقة، تلجأ إدارة الضرائب إلى اجراءات المرحلة الجبرية التي هدفها إجبار المتهاونين على تأدية واجباتهم الضريبية.².

وتشتمل وفق عدة وسائل ذكر منها:

1. التنبيه أو الاخطار: هو إجراء يسمح للقاضي الضريبي المختص من استعمال الإجراءات الردعية، مثل البيع بالمزاد العلني والغلق الإداري حيث يتضمن هذا الإجراء بعض البيانات وهي: إسم ولقب المدين بالضريبة سنة فرضها، نوعها، العقوبات، و إمضاء قاضي الضرائب، وفي حالة ما إذا لم تجد هذه الوسيلة نفعا يلجأ قاضي الضريبة إلى وسيلة أكثر ردعًا وهي: غلق الحساب البنكي للمدين بالضريبة أو الغلق المؤقت للمحل المهني.³.

2. الغلق المؤقت للمحل التجاري: ويتم بتكوين ملف ضد المعني يشمل نسخا عن وثائق إجراءات المرحلة الودية ويرفق الملف بنموذج معنده لطلب غلق المؤقت للمحل التجاري، ويرسل إلى المديرية الفرعية للتحصيل لدراسته وإمضاء قرار الغلق من طرف المدير الوالئي للضرائب، على أن لا يتجاوز مدة الغلق ستة أشهر، وأن يتم تبليغ قرار الغلق المؤقت للمعني عن طريق المحضر القضائي، ويجب تنفيذ هذا القرار خلال عشرة أيام من تاريخ التبليغ، فإذا لم يستحب المعني خلال هذه المدة بتسييد ديونه أو اكتتاب جدول بالدفع على أقساط يلجأ إلى الإجراء المولاي.⁴.

3. الحجز: هو وضع ممتلكات تحت يد الإدارة الضريبية لمنع صاحبه من أن يقوم بإي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذه الممتلكات من ضمان دائن الحاجز، ويخص أملاك المكلف بنوعيها العقارية(ماعدا السكن الرئيس) والمنقوله الممتنع عن التسديد، ولا يمكنه التخلص عن الحجز إلا عن طريق تسديد الدين الضريبي.⁵.

¹- مشقق الحسين، دبيان عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص111.

²- مباركى محمد صالح، مرجع سابق ذكره، ص183.

³- وفاء شيعاوي، اجراءات التحصيل الجبri في منازعات الضرائب المباشرة، كلية الحقوق والأداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة، مجلة علوم انسانية، جامعة محمد الخامس، بسكرة العدد 18، مارس 2010، ص192.

⁴- مباركى محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص184.

⁵- مشقق الحسين، دبيان عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص112.

المطلب الثالث: إجراءات التحصيل الجبائي

من بين أهم الإجراءات المنصوص عليها فيما يخص التحصيل ما يلي:¹

- تحصل الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو مثله؛
- يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط، و يبين هذا التاريخ في الجدول و كذا في الإنذارات الموجهة للمكلفين بالضريبة؛
- يرسل قابض الضرائب المختلفة الإنذارات إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب و يبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أداؤها و شروط الاستحقاق، و كذا تاريخ الشروع في التحصيل؛
- ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب و الرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة إلى المكلفين بالضريبة في ظرف مختوم؛
- يمكن لقابض الضرائب المختص أن يبادر بدفع الضرائب و الحقوق و الرسوم أو الغرامات المستحقة من المدين بالضريبة، من التعويضات أو التخفيفات أو الاستردادات من الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير؛
- عندما يجري قابض الضرائب المقاومة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر، فإن هذا الأخير يكون ملزما بإبلاغ المدين بالضريبة عن طريق إشعار يحدد فيه طبيعة و قيمة المبالغ التي تم تخصيصها لدفع الديون المثبتة في كتابته، يمكن الطعن في أثار هذه المقاومة وفق الأشكال و الآجال المنصوص عليها في المادتين 153 و 153 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية؛
- كما توجد إجراءات خاصة بالتحصيل الجبائي للضريبة من خلال ممارسة المتابيعات و هو ما تنص عليه المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث "تم المتابيعات على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانونا أو المحضرين القضائيين، كما يمكن أن تسند عند الاقتضاء فيما يخص الحجز التنفيذي إلى المحضرين، و تتم المتابيعات بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجداول من طرف الوزير المكلف بالمالية، تتمثل الإجراءات التنفيذية في الغلق المؤقت للمحل المهني و الحجز و البيع، غير أن الغلق المؤقت والجز يجب أن يسبقهما وجوبا اخطار يمكن تبليغه بعد يوم كامل من تاريخ استحقاق الضريبة.²

¹ عفاف بولحية، آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 243.

² قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة فعالة التحصيل الضريبي، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكورة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هذه الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة محمد عبد الرحمن مهيريس، أكرم زيان بعنوان "دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة مركز الضرائب برج بوعريريج"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جبائية معتمدة، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، السنة الدراسية 2022/2021.¹

هدفت هذه الدراسة إلى:

- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التحقيق المحاسبي في الرقابة الجبائية؛
- إبراز الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية؛
- محاولة اظهار أن تفعيل الرقابة الجبائية مرتبط بتعزيز الهياكل المساعدة لها، و كذا التدابير المتعلقة بإجراءاتها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تتم عملية الرقابة الجبائية من طرف مصالح جبائية مخولة لها قانونا بذلك، و تتخذ الرقابة الجبائية طرق إجرائها اهمها الرقابة الشكلية و الرقابة على الوثائق، إضافة إلى التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصور، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية؛
- يعد التحقيق المحاسبي شكل من أشكال الرقابة الجبائية و التي يمكن من خلاله فحص المعلومات المحاسبية للتأكد من مدى صحة و نزاهة التصريحات الجبائية؛
- يمنح المشرع الجزائري حقوقا للإدارة الجبائية تسمح لها بالقيام بعملية الرقابة على أكمل وجه، و يمنح أيضا ضمانات للمكلفين بالضريبة من أجل تأدية واجباتهم، و ذلك لضمان السير الحسن للرقابة الجبائية.

¹ محمد عبد الرحمن مهيريس، أكرم زيان "دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة مركز الضرائب برج بوعريريج"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جبائية معتمدة، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، السنة الدراسية 2022/2021.

ثانياً: دراسة محمد نجيب مجذول، يوسف اسلام

عنوان "الرقابة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة مفتشية الضرائب البويرة 2018/2015" ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محنـد اولـحاج - الـبوـيرـةـ، السنة الـدرـاسـيـةـ 2018 / 2019.¹

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تسلیط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر؛
- الوقوف على مدى فعالية الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي؛
- إسقاط الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي و ذلك من خلال الاجراءات المؤدية إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- عدم الإلتزام بالواجبات الجبائية بسبب نقص الوعي الضريبي؛
- عدم وجود رقابة جبائية ملائمة؛
- كثرة القوانين و تعديلاتها و إلغائها و تجديدها.

ثالثاً: عبد الرحيم لواج

عنوان "فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية جيجل" ، رسالة ماجستير ، تخصص ادارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الدراسية 2016/2015².

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مختلف اساليب الرقابة الجبائية و تقنياتها المستخدمة من قبل الإدارـةـ الجـبـائـيةـ تـسـاـهـمـ فيـ الكـشـفـ عـنـ دـعـمـ صـحـةـ الـمـعـلـومـاتـ المـتـضـمـنـةـ فـيـ تصـرـيـحـاتـ الـمـكـلـفـينـ بـالـضـرـبـيـةـ؛
- تشخيص ظاهرة عدم الإلتزام المكلفين بالضريبة بتأدبة واجباتهم الضريبية و معرفة أهم الأسباب التي تدفع المكلفين لي تقديم تصريحات جبائية غير صحيحة؛
- التعرف على أهم العوامل التي تحد من فعالية الرقابة الجبائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تشهد معدلات التهرب الضريبي إرتقاء مستمرا و يتضح ذلك جليا من خلال إرتقاء قيمة الحق المسترجعة بفعل عمليات الرقابة و التحقيق التي تباشرها مختلف مصالح مديرية الضرائب؛

¹ محمد نجيب مجذول، يوسف اسلام "الرقابة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة مفتشية الضرائب البويرة 2018/2015" ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محنـد اولـحاج - الـبوـيرـةـ، السنة الـدرـاسـيـةـ 2018 / 2019.

² عبد الرحيم لواج "فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية جيجل" ، رسالة ماجستير ، تخصص ادارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الدراسية 2016/2015.

الفصل الأول:ل إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

- يبقى التحقيق المحاسبي أهم شكل رقابي و أحسن شكل رقابي من حيث المردودية المالية حيث يمكن الإدارة الجبائية من الكشف عن حالات التهرب الضريبي للمكلفين الخاضعين لهذا النوع من الرقابة؛
- على الرغم من أهمية التحقيق المعمق في مجل الوضعية الجبائية كشكل رقابي خاص بمدخل الاشخاص الطبيعيين إلا أنه يبقى منقوص الفعالية، نظراً لمحدودية عدد الملفات المبرمجة، و نظراً لحساسيته من قبل المكلفين بالضريبة، حيث يعتبرونه تدخلاً في امورهم الشخصية مما يصعب من أداء المحققين لمهمتهم الرقابية.

رابعاً: دراسة نيلس قلاب ذبيح

بعنوان "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي."، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضر-بسكرة، السنة الدراسية 2009/2010.¹

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تسلیط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي، التنظيمي و القانوني؛
- إبراز أهمية التدقيق المحاسبي بشكل عام و التدقيق المحاسبي للأغراض لجباييه بشكل خاص من خلال التأكيد من مدى صحة و صدق التصريحات الجبائية و المحاسبية المكتوبة من رف المتعاملين الاقتصاديين؛
- معرفة أهم مكونات التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية و قدرتهم على المساهمة في دعم الرقابة الجبائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يجب على العون المدقق الإطلاع على الهوية الجبائية للمكلف قبل الخوض في عملية التدقيق المحاسبي بهدف رسم الخطط المتتبعة وتحديد مختلف الضرائب والرسوم المناسبة لطبيعة النشاط الممارس و الشكل القانوني للمكلف؛
- الحرص على تطبيق حق الإطلاع و المعاينة لتساعد العون المدققين على كشف الأخطاء والتجاوزات التي ارتكبها المكلفون بالضريبة؛
- الإطلاع الدائم على القوانين الجبائية مع كل المستجدات المتعلقة بتحقيقها عن طريق قوانين المالية والمراسلات و التعليمات الصادرة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرونا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

¹ نيلس قلاب ذبيح "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي."، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضر-بسكرة، السنة الدراسية 2009/2010.

الجدول رقم(01): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
محمد عبد الرحمن مهيريس، أكرم زيان 2022/2021	المنهج هيكل الدراسة	متغيرات الدراسة حدود الدراسة	الجانب النظري
محمد نجيب مجدول، يوسف اسلام، 2018 / 2019.	متغيرات الدراسة المنهج	حدود الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري
عبدالرحيم لواج 2016/2015.	المنهج	متغيرات الدراسة حدود الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري
لياس قلاب ذبيح 2010/2009	المنهج	متغيرات الدراسة حدود الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً: دراسة سفيان شعوادي، جرد نور الدين.

"بعنوان" مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية، دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب بالبلدية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، السنة 2024.¹ هدفت هذه الدراسة إلى:

- مراقبة المخاطر التي تعرّض المؤسسة خاصة ما تعلق بكل من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة؛
- معرفة ومراقبة إمكانية تعرض المؤسسة إلى مخاطر أخرى أم لا؛
- دراسة وتحديد الأعباء الجبائية الأقل تكلفة؛
- البحث في إمكانية تدئيبه وإبعاد الأعباء الجبائية بأقل ما يمكن للمؤسسة؛
- التعرف على البيئة الجبائية للمؤسسة (مزايا وسلبيات، والفرص وتهديدات)؛
- تساعد دراسة الخطر الجبائي على تحديد المعايير الجبائية بالإضافة إلى الخيارات الجبائية المتاحة

¹ سفيان شعوادي، جرد نور الدين، مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية، دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب بالبلدية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، السنة 2024.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة فعالة في اكتشاف المخاطر الجبائية وبالتالي تعمل على تحقيق الأمن الجبائي في المؤسسة من خلال الملاحظات التي يقدمها الأعون الجبائيين في التبليغ الأولي والنهائي والتي يجب على المكلفأخذها بعين الاعتبار لتقديمها مستقبلاً؛
- تعمل الرقابة الجبائية على تعزيز وزيادة الحصيلة الجبائية من خلال استرجاعها للحقوق والمبالغ المتهرب منها والمخفية ومن خلال فرض الغرامات وبالتالي سد نزيف الخزينة العمومية؛
- تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة كشف الأخطاء التي يرتكبها المكلف بالضريبة سواء عن حسن النية أو عمداً إلا أنها تبقى وسيلة لإرساء أهم مبادئ الجبائية و هو وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة؛
- بالرغم من اختلاف أشكال الرقابة الجبائية إلا أن جميعها تهدف إلى كشف عن الخروقات التي يرتكبها المكلف بالضريبة وإجراء التصححات اللازمة مع فرض الغرامات؛

ثانياً: دراسة سهام عباد، صلاح الدين سوالم

بعنوان "دراسة تحليليّة لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادلة في الجزائر للفترة 2010/2020، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 15، العدد 03، السنة 2021".¹

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على نظام الرقابة الجبائية في الجزائر؛
- الوقوف على حصيلة الرقابة الجبائية في الجزائر للفترة 2010/2020؛
- إبراز مدى مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية في رفع إيرادات الجبائية العادلة؛
- تحديد المردودية المالية لكل شكل من أشكال نظام الرقابة الجبائية الجزائرية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الرقابة الجبائية هي الوسيلة القانونية التي منحتها الدولة للإدارة الجبائية بهدف المحافظة على حقوق الخزينة العمومية وضمان عدم ضياعها بسبب التهرب والغش الضريبي وهذا من خلال اتباع نظام الرقابة الجبائية يقوم على مجموعة من التحقيقات والعمليات الرقابية للتأكد من مدى شرعية وصحة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة ومطابقتها مع ما هو موجود في الواقع وذلك بالاستعانة بمجموعة من الصلاحيات والحقوق كوسائل قانونية منصوص عليها في القانون الجبائي؛

¹ عباد سهام، سوالم صلاح الدين دراسة تحليليّة لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادلة في الجزائر للفترة 2010/2020، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، السنة 2021.

الفصل الأول: إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

- سجلت حصيلة الرقابة الجبائية تطور محسوس خلال سنوات الدراسة لكن بمبالغ محتشمة وبسيطة رغم الجهود المبذولة لترقيتها بإنشاء هيكل جديد على المستوى الوطني و الجهوي وكذا المحلي لكنها لا تزال غير مستغلة بشكل اللائق الذي من شأنه تحقيق زيادة في حصيلة الرقابة الجبائية؛
- مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية في رفع الإيرادات الجبائية العادلة ضعيفة جدا فهي لا تتعدى الستة بالمائة في أحسن حالاتها بالرغم من تعدد أشكالها إلا أنها تعتمد على شكلين رئيسين وهما التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق وهذا ما يتطلب العمل الجدي المستمر لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري والاستغلال الأمثل لمكوناته لتحقيق الأهداف المرجوة من وضعه بالكفاءة والفعالية المطلوبة وعلى رأسها زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية العادلة.

ثالثا: دراسة سفيان خلوفي، عبد الرؤوف بوجريو.

عنوان "دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة(2010/2014) دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية ميلة، مجلة ميلف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، السنة جوان 1.2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تسلیط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر، من خلال التطرق لإطارها التنظيمي والقانوني؛
- تسلیط الضوء على التحصيل الضريبي في الجزائر؛
- محاولة التعرف على أهم مكونات الرقابة الجبائية، وقدرتها على المساهمة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ان التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها؛
- إن الإدارة الجبائية لا تستطيع أن ترفع من مردود ضرائبها أو بالأحرى أن ترفع من قدراتها على التحصيل دون ان تواجه مجموعة من العراقيل والصعوبات، فالمشكل في التحصيل الضريبي قد يتسبب فيه طرفان الإدارة الجبائية من جهة، والمكلفين بالضريبة من جهة أخرى؛
- الرقابة الجبائية تضمن المساواة بين المكلفين بالضريبة من خلال تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونيا في كل حالة من حالات التملص من دفع الضريبة؛
- التحقيقات التي تتم على مستوى المفتشية هي الخطوة الأولى والأكثر نجاعة في عملية التدقيق والمراجعة الخاصة بالملفات، بالمقارنة مع عمليات التحقيق التي تتم على مستوى المديرية الولاية للضرائب؛

¹ خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة(2010/2014)، دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية ميلة، مجلة ميلف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جوان 2019.

- يسمح نظام المعلومات الآلي من تحسين عمليات الرقابة الجبائية وانتقال المعلومات بالدقة والسرعة المناسبة.

رابعاً: دراسة خيرة مجذوب، مصطفى طويطي.

عنوان "اثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تيارت"، مجلة الاقتصاديات المعاصرة، العدد 05، السنة 2018.¹ هدفت هذه الدراسة إلى:

- تهدف إلى اختبار مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي في ضوء النظام الجبائي الجزائري والتحديات التي يواجهها والمخاطر التي تتعرض لها، كما تعالج هذه الدراسة كيفية مواجهة التهرب الضريبي وذلك من خلال تجسيد آلية الرقابة الجبائية لكونها أسلوب وقائي وعقابي في آن واحد، وهذا بالاعتماد على التدقيق المحاسبي في إطار الجبائية بهدف كشف الأخطاء والتجاوزات وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف من خلال القيام بفحص انتقادى لمجمل الوضعية الجبائية، وكشف كل الإغفالات والتلاعيب المستعملة سواء بقصد أو دون قصد من قبل المكلف بالضريبة وهذا من خلال فحص محاسبة المكلف شكلاً ومضموناً وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعتبر الجبائية متغير استراتيجي يجب على المؤسسة مراعاته عند تحديد القرارات المتعلقة بنتائجها ونشاطها وذلك وفقاً للتشريعات والقوانين الجبائية وهذا ما يصبو إليه التدقيق؛
- إن السبب الرئيسي لنجاح الرقابة الجبائية هو التخفيف من حدة التهرب الضريبي؛
- تعد الرقابة الجبائية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها؛
- يعتبر التدقيق المحاسبي لأغراض جبائية أداه من أدوات التسيير الجبائي من الدور الذي يقوم به المتمثل في العمل على ترشيد القرارات الجبائية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرونا فهي موضحة في الجدول المولى، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

¹ دراسة خيرة مجذوب، مصطفى طويطي، "اثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تيارت، مجلة الاقتصاديات المعاصرة، العدد 05، السنة 2018.

الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة سفيان شعوادي، جرد نور الدين، 2024.	متغيرات الدراسة	المنهج هيكل الدراسة	الجانب النظري
دراسة عباد سهام، سوالم صلاح الدين، 2021.	متغيرات الدراسة المنهج	حدود الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري
دراسة خلوفي سفيان، عبد بوجريو الرؤوف، 2019	متغيرات الدراسة المنهج	حدود الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري
دراسة مجذوب خيرة، مصطفى طويطي، 2018	متغيرات الدراسة	حدود الدراسة متغيرات الدراسة المنهج	الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Fatima zahra laib, Nacer charfi

Etude analytique sur le control fiscal des groups de societies, les cahiers du cread, vol 34, n 04, 2018.¹

التعرف على آليات الرقابة الجبائية لمجموعة الشركات، تكمن خصوصية المجمع في أن لديه امكانية تحقيق اقتصاديات جبائية جوهرية، وللإدارة الجبائية تتأكد من قانونية هاته الممارسات من أجل المحافظة على مصلحة الدولة، ومحاولة تحديد مدى كفاءة هذه الرقابة، للقيام بذلك يتعلق الأمر أولاً بتحديد ممارسات التسيير الجبائي للجماعات، ثانياً تحديد الضوابط الضريبية للجماعات وفقاً لأنظمة الجزائرية والممارسات الدولية، وأخيراً تحليل ضريبة عمل التحقق كما تمارس على مستوى قسم المؤسسات الكبرى.

ثانيا: دراسة abderrezak larioui, Mohammed himrrane

Le contrôle fiscal en Algérie, quel est l'impact des reformes ?, journal of Advanced economic research, v: 05, (iss: 01)/2020.²

إن الهدف الرئيسي للرقابة الجبائية هو مكافحة التهرب الضريبي والإحتيال للضمان وسائل تمويل خزينة الدولة، و لتحقيق هذه الغاية تقوم خدمات مراقبة الضرائب بإجراء تحقيقات مهمة يتم فيها تنظيم الاجراءات بشكل كبير.

من أجل تحسين أداء الخدمات المسؤولة عن أنشطة الرقابة الجبائية، من المهم البحث عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنظيم و أداء هذه الخدمات، يهدف التوجه الإستراتيجي للرقابة الجبائية إلى تقديم المزيد من التسهيلات لداعي الضرائب.

ثالثا: دراسة Kharroubi henna

Le recouvrement de l'impôt en Algérie: obstacles et solutions, les cahiers du mecas, V 17 N 2 juin 2021³.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى ضعف معدلات تحصيل الضرائب في الجزائر مما أثر سلباً على الخزينة العامة، و بالتالي على الإنفاق العام و الإستثمارات المتعلقة بمشاريع التنمية، و تهدف أيضاً إلى إقتراح الحلول المناسبة لزيادة كفاءة التحصيل.

¹ fatima zahra laib,nacer charfi, Etude analytique sur le control fiscal des groups de societies, les cahiers du cread, vol 34, n 04, 2018.

² Mohammed himrrane, abderrezak larioui, Le contrôle fiscal en Algérie, quel est l'impact des reformes ?, journal of Advanced economic research, v: 05, (iss: 01)/2020.

³ kharroubi henna, Le recouvrement de l'impôt en Algérie: obstacles et solutions, les cahiers du mecas, V 17 N 2 juin 2021.

الفصل الأول:ل إطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

و لخصت عدة نتائج منها عدم قدرة الإدارة الضريبية على ممارسة مسؤولياتها فيما يتعلق في جمع الضرائب، كذلك عدم الإهتمام بالثقافة الضريبية و ضعف أداء التدقيق الضريبي، إنعدام العدالة الضريبية مما أدى إلى انخفاض معدلات الإسترداد الضرائب.

Rherib nada,Ibikas maryame

Le contrôle fiscal à l'ère de la digitalisation, mjbs moroccan journal of busieess, vol 4 number 3, september 2023¹.

الهدف من هذا البحث هو دراسة تسلط الضوء على العديد من الدروس المهمة و فهم العلاقة بين الرقمنة و الرقابة الجبائية، يحق للإدارة الجبائية اجراء عمليات التحقيق، الرقابة الجبائية تهدف إلى التحقق من صدق و دقة الإقرارات الضريبية، و انتظام الحسابات التي يحتفظ بها دافعو الضريبة. و تمثل نتائج الدراسة يمكن للإدارة الضريبية تبسيط عملياتها و تحسين الدقة و الكشف بشكل أكثر عن فعالية الإحتيال الضريبي المحتمل، الفوائد الطويلة الأجل المتربعة على نظام الرقابة الضريبي الرقمي لا يمكن انكارها و يتبعن على الحكومات و دافعي الضرائب أن يدركوا أهمية إعتماد الحلول الرقمية و تفيذهما، لضمان وجود نظام أكثر عدالة و مرونة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرونا فهي موضحة في الجدول المولاي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات

الجدول رقم (03): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Fatima zahra laib, Nacer charfi 2018	المنهج	متغيرات الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري
Mohammed Abderrezak ,himrrane 2020 Iarioui	المنهج حدود الدراسة	متغيرات الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري
Kharroubi henna 2021	حدود الدراسة	متغيرات الدراسة هيكل الدراسة	الجانب النظري
Ibikas maryame Rherib nada 2023		متغيرات الدراسة حدود الدراسة	الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطلبة

¹ ibikas maryame, rherib nada, Le contrôle fiscal à l'ère de la digitalisation, mjbs moroccan journal of busieess , vol 4 number 3, september 2023.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن الرقابة الجبائية من أهم الوسائل القانونية التي تستخدمها الإدارة الجبائية لتأكد من صحة التصريحات الضريبية التي يقدمها المكلفين بالضريبة، وكذا كشف التلاعبات وطرق الغش والتهرب الضريبي المختلفة، كما انه للرقابة الجبائية أشكال مختلفة تختلف بإختلاف نوع النشاط وتسعى لتحقيق أهداف متنوعة منها إدارية، مالية، إجتماعية...الخ، و يتمثل الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المحافظة على أموال الخزينة العمومية، كما قام المشرع بسن مجموعة من القوانين والإجراءات لتنظيم الجيد لعملية الرقابة الجبائية المتمثلة في الحقوق و الواجبات منوحة للمكلفين وللإدارة الجبائية.

الفصل الثاني:
دراسة تطبيقية المديرية
الولائية للضرائب بـ
بوعريج

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للبحث، الذي تناولنا مختلف المفاهيم المتعلقة بالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث تعتبر الرقابة الجبائية أداة مهمة في معالجة حالات عدم الامتثال الضريبي وردع المكلفين وإلزامهم في دفع الضريبة، و ذلك من أجل التأكد من مصداقية التصريحات المكلفين بالضريبة.

قمنا بتخصيص الفصل الأخير للقيام بدراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج، لتسلیط الضوء على متطلبات البحث الذي سنكشف من خلاله مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة فعالية التحصيل الضريبي و ذلك للفترة بين 2019-2023 و قمنا بتقسيم هذا الفصل الى 3 مباحث:

المبحث الأول: تقديم مديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريريج.

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي للفترة (2019-2023).

المبحث الأول: تقديم المديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريريج.

سنطرق في هذا المبحث الى تعريف المديرية الولاية للضرائب برج بوعريريج وكذا هيكلها التنظيمي والمهام التي تقوم بها.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريريج

المديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريريج هي هيئة عمومية تابعة لوزارة المالية ولها عدة وظائف كباقي المديريات الأخرى في الوطن كضمان ممارسة السلطة لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، مكونة من خمس (05) مديريات فرعية على مستوى كل مكتب.

أولا: المديريات الفرعية: تضم المديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريريج من خمس (05) مديريات فرعية وكل مديرية تتكون من مجموعة مكاتب كما يلي:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية وتتكلف بـ

- تشغيل المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار؛
- التكفل بطلبات اعتماد حخص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

تعمل على تسيير:

أ) مكتب الجداول، ويكلف بـ:

- التكفل بالجداول العامة والتصديق عليها؛
- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

ب) مكتب الإحصائيات، ويكلف بـ:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولاية؛
- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛
- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ج) مكتب التنظيم والعلاقات العامة، ويكلف بـ:

- استلام و دراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛

د) متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية؛

- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

د) مكتب التشغيل والمساعدة، ويكلف لا سيما، بضمان ما يأتي:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولاية للضرائب وكذا بتشغيل المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛

- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2 المديرية الفرعية للتحصيل وتكلف بـ:

- التكفل بالجدوال وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى؛
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبri للضريبة؛
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النفائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

تعمل على تسيير:

- (أ) مكتب مراقبة التحصيل، ويكلف بـ:

- دفع نشاطات التحصيل؛

- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛
- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتلبيغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

- (ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوكيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها لمحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛

- ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

- (ج) مكتب التصفية، ويكلف بضمان:

- مراقبة التكفل بالجدوال العام وبيانات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛

- استلام المنتجات الإحصائية التي يدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛

- مرکزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحة؛

- التكفل بجدوال القبول في الإرجاء للبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

3 المديرية الفرعية للمنازعات وتكلف ببعضها:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحليتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبلغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوعة؛
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارات الجبائية تعمل على تسهيل.

(أ) مكتب الاحتجاجات، ويكلف:

- باستلام دراسة الطعون الهدافة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

(ب) مكتب لجان الطعن، ويكلف به:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفوون بالضريبة وتقديمها لجان المصالحة و الطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة؛
- تلقي الطلبات التي يقدم لها قابضو الضرائب الramie إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن؛

(إ) الإعفائي المختصة.

(ج) مكتب المنازعات القضائية، ويكلف به:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛
- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

(د) مكتب التبليغ والأمر بالصرف ويكلف به:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوعة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

4.المديرية الفرعية للمراقبة الجبائي وتكلف به:

- بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.

تعمل على تسهيل:

(أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف به:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمديرية الولاية الضرائب برج بوعريج

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة و مراقبتها وكذا تحصيلها؛
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع حق الزيارة بالتنسيق عم المصالح والمؤسسات المعنية.

ب) مكتب البطاقات والمقارنات، ويكلف بـ:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

ج) مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

د) مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجاناً؛
- المشاركة في أشغال التحقيق للمعايير المرجعية (التطبيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

5 المديرية الفرعية للوسائل وتتكلف بـ:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولاية للضرائب؛
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

عمل على تسيير:

مكتب المستخدمين والتكونين، ويكلف بـ:

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكونين؛
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ت) مكتب عمليات الميزانية، ويكلف بـ:

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية؛

- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود اختصاص المخول له؛
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولاية للضرائب ومراكمز الضرائب؛
 - الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.
- ث) مكتب الوسائل وتسخير المطبوعات والأرشيف، ويكلف ب:
 - تسخير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولاية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهيآكل و العتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.
 - د) مكتب الإعلام الآلي، ويكلف ب:
 - التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛
 - المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.
- باستثناء مديرية الضرائب لولاية إيلزي وتندو夫 فهما مكونتان من ثلاث (03) مديريات فرعية:
 - المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل، تضم:
 - مكتب الجداول والإحصائيات؛
 - مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العمومية؛
 - مكتب مراقبة التحصيل؛
 - مكتب متابعة العمليات وأشغال القيد والتصفيه.
 - المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية، تضم:
 - مكتب الاحتجاجات ؛
 - مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن ؛
 - مكتب التبليغات والأمر بالصرف ؛
 - مكتب لبحث عن المعلومة الجبائية والمرجعات الجبائية ومراقبة التقييمات.
 - المديرية الفرعية للوسائل، تضم:
 - مكتب المستخدمين والتكوين ؛
 - مكتب العمليات الميزانية ؛
 - مكتب الوسائل والإعلام الآلي.

المطلب الثاني: مهام المديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريريج

- ضمان المديريات الولاية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛
- تنظيم جمع العناصر الازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقويم النتائج وتعديل الحصيلة الدورية؛
- يم دوريأ عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح تحليل وتقويم أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- مراقبة التكفل والتصرفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك؛
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأند بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
- بين المستخدمين الذي توظيف وتعي ن لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر اليها المديرية العامة للضرائب؛
- بين رصيداً تكو وثائقياً للمديرية الولاية وتسييره وضمان توزيعه وتعديمه؛
- السهر على مسک ملفات جرد الأموال العقارية والمنقوله كما السهر على صيانة هذه الأموال والمحافظة عليها؛
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات والأراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج.



المصدر: المديرية العامة للضرائب ولاية برج بوعريريج.

المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي 2019-2022

تعتبر الرقابة الجبائية العامل الاساسي الذي يتم من خلاله تحديد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية بمختلف اشكالها، بحيث تساهم بشكل مباشر في زيادة التحصيل الجبائي لذلك قمنا بعرض احصائيات عن التحصيل الضريبي عن عملية الرقابة خلال الفترة 2019-2022.

المطلب الأول: الملفات المراقبة عن عملية الرقابة خلال الفترة 2019-2022.

من خلال المعطيات المقدمة لنا من طرف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية الملحق رقم 04 عن عدد الملفات التي تم مراقبتها والمبالغ تمثل التسويات المنجزة خلال السنوات 2019، 2020، 2021، 2022 و التي لخصناها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الملفات المراقبة عن عملية الرقابة الجبائية.

	2019		2020		2021		2022	
	عدد الملفات	التسويات المنجزة						
التحقيق المحاسبي	44	279.178.333	33	617.178.333	40	179.635.265	00	00
التحقيق العميق في الوضعية الجبائية الشاملة	07	222.511.680	06	680.952.92	05	237.692.37	00	00
التحقيق المصوب	14	438.510.25	08	203.332.27	11	105.176.07	10	814.248.8
الرقابة على الوثائق	60	225.436.54	254	126.657.146	206	976.158.09	127	504.180.69
المجموع	125	568.084.692	301	832.263.998	262	311.537.918	137	585.605.57

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (04)

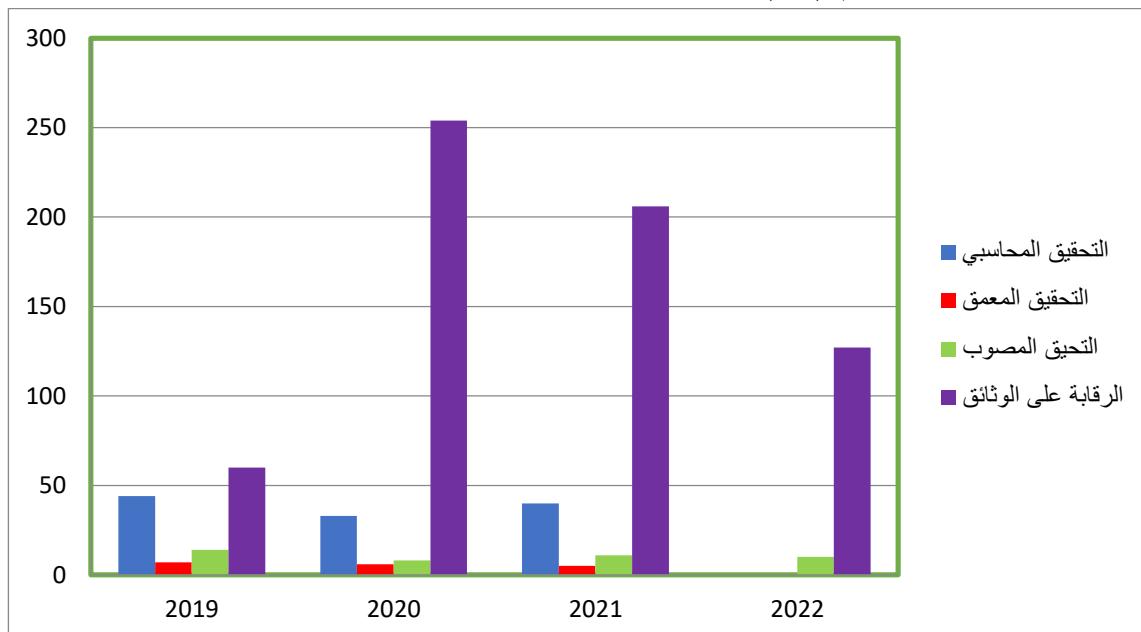
إنطلاقاً من الجدول رقم(04) نلاحظ ان في سنة 2019 تم اخضاع 125 ملف للرقابة الجبائية، حيث ان العدد الاكبر من الملفات تم اخضاعهم للرقابة الشكلية و الذي يقدر ب 60 ملف، و 44 ملف خاضع للرقابة على التحقيق، و تم مراقبة 14 ملف خاضع للتحقيق المصوب، اما الباقي فهو خاضع للتحقيق العميق للوضعية الجبائية، بينما في سنة 2020 نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد الملفات المراقبة ب 22 ملف، وهذا الارتفاع يخص الرقابة على الوثائق والذي تمت مراقبة 254

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية المديرية الولاية الضرائب برج بو عربيريج

ملف، اما الانواع الاخرى من الرقابة فنلاحظ انخفاض طفيف في عدد الملفات، فيما يخص سنة 2021 يتضح ان هناك انخفاض في عدد الملفات بـ 39 ملف مقارنة بـ 2020 حيث نلاحظ ان الانخفاض لمس الرقابة على الوثائق، اما بالنسبة للتحقيق المحاسبي تم مراقبة 44 ملف، و 11 ملف يخص التحقيق المعمق في حين ان التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية لازال ينخفض مقارنة بالسنتين السابقتين.

وفي سنة 2022 تم مراقبة 137 ملف ومن خلال ما تبين في الجدول لم يتم مراقبة اي ملف بالنسبة للتحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق، وتمت مراقبة 15 ملف يخص التحقيق المعمق ونلاحظ ارتفاع في عدد الملفات فيما يخص الرقابة الشكلية ليرتفع الى 127 ملف مراقب.

الشكل رقم (04): عدد الملفات المراقبة عن عملية الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

المطلب الثاني: التحصيل الضريبي خلال الفترة 2019-2022.

التحصيل الضريبي الناتج عن الرقابة الجائية و ذلك بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مديرية الفرعية للرقابة الجائية لدى المديرية الولاية للضرائب ولاية برج بوعريريج خلال الفترة بين 2019 إلى 2022 الملحق رقم(5-6-7-8) توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (05): التحصيل الضريبي الناتج عن عملية الرقابة الجائية

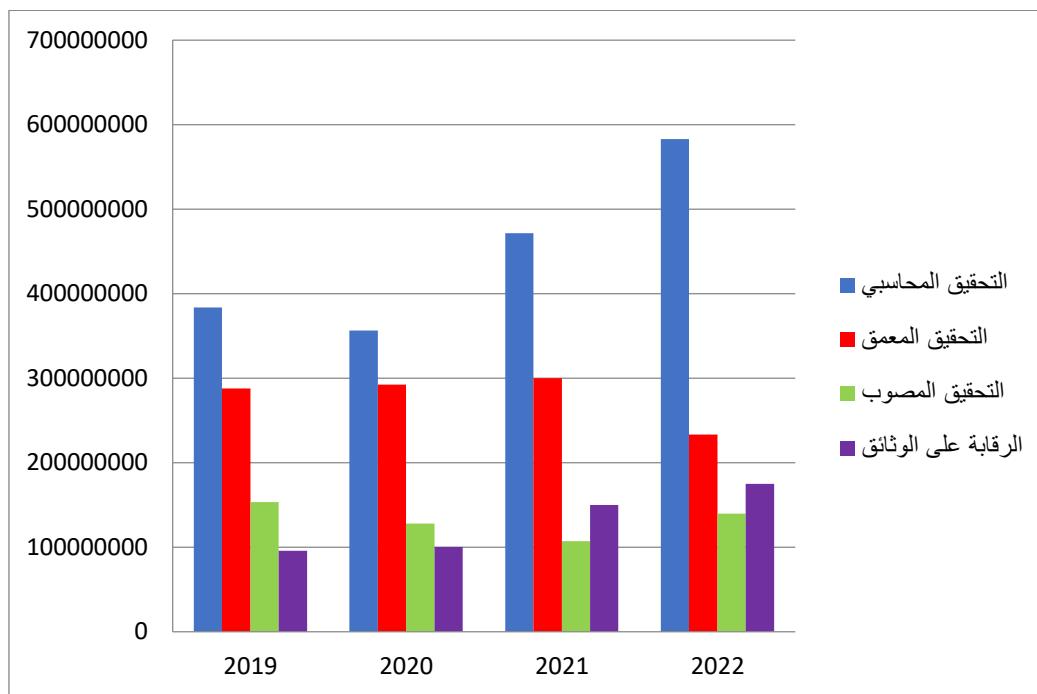
السنوات	2019	2020	2021	2022
التحقيق المحاسبي	383601251,28	356295775,5162	471476053,9544	582953717,3
التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجائية	287700938,46	292345215,7056	300030216,1528	233181486,9
التحقيق المصوب	153440500,512	127901047,6212	107153648,626	139908892,2
الرقابة الشكلية	95900312,82	100493680,2738	150015108,0464	174886115,2
المجموع	959003128,20	913578911,58	1041536468,26	1165907434,62

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(5-6-7-8)

ومن خلال الجدول رقم(05) المبالغ المحصلة عن التحقيق المحاسبي هو الأكثر فعالية من بين الأنواع الأخرى خاصة سنة 2022 الذي بلغ مبلغ التحصيل 582953717,3 حيث يعتبر التحقيق المحاسبي مراجعة لكتابات المحاسبية و القوائم المالية و السجلات و الدفاتر، و في سنة 2021 بلغ التحصيل 471476053,95 في حين مبالغ التحصيل منخفضة في سنة 2020 و 2019 و هذا بسبب تأثيرات سياسية و جائحة كورونا، أما التحقيق المعمق نلاحظ تقارب مبالغ المحصلة في سنة 2019، 2020، 2022 لتختفي في سنة 2022، أما التحقيق المصوب نلاحظ أنه في سنة 2019 أكثر فعالية مقارنة بالسنوات الآخر و ذلك بمبلغ يقدر بـ 153440500,5، فيما يخص المبالغ المحصلة عن الرقابة على الوثائق كانت ترتفع من سنة لأخرى لتبلغ في سنة 2022 بمبلغ قدره 174886115,2.

من الملاحظ أن التحصيلات الناتجة عن الرقابة الجائية لا تكون في نفس السنوات الرقابة الجائية.

الشكل رقم (05): التحصيل الضريبي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(05)

المطلب الثالث: نسبة مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي.

اعتماداً على الإحصائيات والمعطيات المقدمة من طرف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للمبالغ التحصيل الضريبي الإجمالي ملحق رقم (5-6-7-8) نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): التحصيل الضريبي الإجمالي.

	2019	2020	2021	2022
التحصيل الضريبي الإجمالي	14543266872,63	14115680191,80	14946714997,08	14648108394,16

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (5-6-7-8).

نسبة مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي:

نسبة مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي = (التحصيل الضريبي الناتج عن عملية الرقابة / التحصيل الكلي) × 100 .

خلال سنة 2019:

$$\frac{959003128,20}{14543266872,63} \times 100 = 6,59$$

خلال سنة 2020:

$$\frac{913578911,58}{14115680191,80} \times 100 = 6,47$$

خلال سنة 2021:

$$\frac{1071536486,26}{14946714997,08} \times 100 = 7,16$$

خلال سنة 2022:

$$8 \frac{1165907434,62}{14648108394,16} \times 100 =$$

من خلال المعطيات الإحصائية و بعد حساب نسب مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي تبين أن نسبة المساهمة عرفت ارتفاع خلال سنة 2022 بنسبة 8% و يعود ذلك بسبب السياسات التي اعتمدتها الدولة، و ذلك من خلال البحث عن مصادر أخرى خصوصا بعد الركود الاقتصادي الذي كان بسبب جائحة كورونا.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا الميدانية التي كانت على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بال مديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريج، استنتجنا أن للرقابة الجبائية دور هام للتأكد و معرفة صدق وصحة التصريحات المقدمة حيث تطرقنا في دراستنا الميدانية الى الاحصائيات التحصيلية المحققة من اشكال الرقابة التي تخص أربع سنوات 2019-2022، كما تمكنا من معرفة التطور الناتج عن التحصيل الضريبي بالإعتماد على الرقابة الجبائية و مقارنة النتائج و تحليلها.

النَّخَاتَمَةُ

بعد العرض المفصل لمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية التي تناولناها في هذه الدراسة المتمثلة في مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة فعالية التحصيل الضريبي، توصلنا إلى أن للرقابة الجبائية دور فعال في حماية موارد الدولة، كما أنها تعتبر وسيلة وقائية وعقابية تستعملها الإدارة الجبائية في كشف مختلف التلاعبات التدليسية ومختلف أشكال التهرب الضريبي وردع المكلفين بالضريبة، وفي المقابل منح المشرع لهم حقوق وضمانات مثل الإشعار بالتحقيق والاستعانة بمستشار جبائي و ذلك من أجل السير الجيد لعملية الرقابة، فنجد أن هناك نوعين من الرقابة الجبائية، رقابة داخلية والتي تتميز بسهولة و التي لا تتطلب التعمق في المحاسبة، والرقابة الخارجية التي تتميز بتعقيد و التعمق في تحقيق.

مما سبق نستنتج أن الرقابة الجبائية تسهم بشكل كبير في زيادة التحصيل الضريبي، عن طريق تطبيق الإجراءات و العقوبات و الغرامات التي تسهم في استدراك واسترجاع المبالغ وهذا بدوره يساهم في رفع الحصيلة الضريبية.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- **الفرضية الأولى:** التي تنص على "نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على مدى كفاءة الادارة الجبائية"، تم اثبات صحة هذه الفرضية و ذلك من خلال ما تقوم به الادارة الجبائية للتتأكد من صحة هذه التصريحات وذلك عن طريق الرقابة الجبائية.

- **الفرضية الثانية:** "تقوم الادارة الضريبية بإعلام المكلف بالضريبة بأن ملفه سيخضع للرقابة عن طريق تبليغه بإشعار بالتحقيق"، تم اثبات صحة هذه الفرضية فلقد تطرقنا إليها في الجانب النظري في حقوق المكلفين بالضريبة.

- **الفرضية الثالثة:** "الرقابة الجبائية تسهم في تحسين مردودية التحصيل الضريبي، قد تتحقق حيث رأينا ذلك في الفصل الثاني في الدراسة التطبيقية.

النتائج المتوصّل لها:

- تعتبر الضريبة مورد هام في زيادة ايرادات الدولة؛
- الرقابة الجبائية من الأساليب الفعالة لقمع و محاربة التهرب الضريبي؛
- تحسين وتعزيز العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية وإعلام المكلفين بحقوقهم وواجباتهم لتجنب التهرب الضريبي الغير مقصود؛
- للرقابة الجبائية ضوابط و إجراءات و قوانين حيث يجب على المكلفين بالضريبة احترام ما جاء في دليل المكلف بالضريبة؛
- عدم وجود مصداقية تامة في التصريحات التي يقدمها المكلفون بالضريبة؛

- التحقيق المعمق في مجل الوضعية الجبائية يخص الأشخاص الطبيعيين، أما التحقيق المحاسبي يخص الاشخاص المعنويين؛
- نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة بسبب القوانين و التشريعات المعقدة؛
- عدم احتواء جميع الملفات مقارنة بعدد المكلفين بالضريبة و هذا بسبب نقص الموارد البشرية في الادارة الضريبية.

 **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن تقدمها:

- العمل على نشر الوعي و الثقافة الضريبية لدى المكلفين و ذلك بتقديم محاضرات و ندوات أو وضع منصة رقمية للإجابة على مختلف الاستفسارات و الانشغالات؛
- العمل على تبسيط القوانين و التشريعات لكي تكون سهلة الفهم و التطبيق؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية و تفعيل المنصات الرقمية لدى مديرية الضرائب في حساب الضريبة ودفعها؛
- محاولة سد كل الطرق معالجة الثغرات الموجودة في القانون من أجل وضع حد للمتهربين من دفع الضريبة.

 **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقصان بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسراً يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وببحوث مقبلة كتمهيد لموضوع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى ذكر منها:

- فعالية الرقابة الجبائية في مواجهة الخطر الجبائي؛
- الرقمنة و دورها في تحسين الرقابة الجبائية؛
- مساهمة كفاءة المحققين في فعالية الرقابة الجبائية.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- أحمد فنديس، الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، دار الجامعة الجديدة، 2018.
- تريكي العربي، الرقابة والمنازعات الجبائية، محاضرات موجهة لطلبة اولى ماستر، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمـه لخـضـر، الوـادـيـ، 2022/2021.
- حابي عبد اللطيف، "جباية المؤسسة"، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارـية و عـلـومـ التـسيـيرـ، جـامـعـةـ اـبـوـ بـكـرـ بـلـقـاـيدـ تـلـمـسـانـ، 2023/2022.
- صالح حميداتو، "محاضرات في مقياس الرقابة الجبائية"، قسم العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حـمـه لـخـضـرـ الـوـادـيـ، 2020/2021.
- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001.
- ـ قاشي يوسف، المنازعات الجبائية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة اولى ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي مـحـنـدـ اـولـحـاجـ، بـويـرـةـ، 2015/2014.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- ـ بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية اموال الخزينة العمومية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، قانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
- ـ بن صفي الدين احلام، الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة من اجل نيل شهادة ماجستير ، كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه، الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2013-2014.
- ـ بوزید سفيان، عوائد التحصيل الجبائي و مساهمتها في الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2010، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان.
- ـ سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجистر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2012.
- ـ علي سمان، اثر الرقابة الجبائية في تحسين الاداء الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية مسيلة، اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، محاسبة و مراجعة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة اكلي مـحـنـدـ اـولـحـاجـ، بـويـرـةـ، 2023/2022.

- عبد الرحيم لواج "فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية جيجل "، رسالة ماجستير، تخصص ادارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الدراسية 2016/2015.

- محمد لعلوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015/2014.

- لياس قلاب ذبيح "مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ام البواقي" ، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، السنة الدراسية 2010/2009.

- محمد عبد الرحمن مهيريس، أكرم زيان " دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة مركز الضرائب برج بوعريريج" ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معتمدة، جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، السنة الدراسية 2022/2021.

- محمد نجيب مجدول، يوسف اسلام "الرقابة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي دراسة حالة مفتشية الضرائب البويرة 2015/2018 " ، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محد اولحاج - البويرة-، السنة الدراسية 2018 /2019.

- وصيف فائزه خير الدين، عصرنة الادارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تدقيق و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والت التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ولاية الوادي، 2020/2021.

ثالثا: المقالات والملتقيات العلمية

- أحمد بسباس، محمد دوة؛ اهمية التحصيل الجبائي في تعظيم الحصيلة الضريبية، مخبر الدراسات التنمية الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والت التجارية وعلوم التسيير ، جامعو عمار ثلجي، ولاية الاغواط، العدد 15، السنة 2021

- العياشي عجلان،" ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك و المؤسسات المالية لحوكمت إعمالها ونتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر" ، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، يومي 20-21 اكتوبر 2009

- بعني شريف، "سلطات الادارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي" ، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021.

- خولة حموش، بزازية احمد، فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (01) 2021

- خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرءوف، دور الرقابة الجبائية في تعزيز عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة(2010/2014)، دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جوان 2019.
- خيرة مجذوب، مصطفى طويطي، "اثر التدقيق المحاسبي على فعالية الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية تيارت، مجلة الاقتصاديات المعاصرة، العدد 05، السنة 2018.
- سامية العايب، الإطار القانوني للرقابة الجبائية و ضوابط اثباتها، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، يوم 29 اكتوبر 2015.
- سفيان سعودي، جرد نور الدين، مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية ورفع الحصيلة الضريبية، دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب بالبليدة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 02، السنة 2024.
- طالوش فارس، علوان رمزي، "الرقابة الجبائية كآلية من آليات التعزيز الحكومي الضريبي"، دراسة ميدانية للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية خنشلة، مجلة الاقتصاد والتربية، المجلد 10، العدد 01، 2022.
- عفاف بولحية، وآخرون، "اثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي"، مجلة الاقتصاد والأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، 30-09-2022، جيجل، 2022.
- عباد سهام، سالم صلاح الدين دراسة تحليلية لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادلة في الجزائر للفترة 2010/2020، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، السنة 2021.
- مصطفى عوادي، نصر رحالي، "التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016.
- مشقق الحسين، دبيش عبد المالك؛ اشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات ومخاطر التهرب الضريبي، دراسة حالة مديرية الضرائب فترة 2018-2022، جامعة محمد بوضياف، مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 02، سنة 2023.
- مباركى محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وافق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، مجلة الاحياء، المجلد 21، العدد 29، اكتوبر 2021.
- وفاء شيعاوي، اجراءات التحصيل الجبri في منازعات الضرائب المباشرة، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قالمة، مجلة علوم انسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 18، مارس 2010.
- رابعا: التشريعات القانونية

- قانون الاجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، دار المالية، 2024.
- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية، المديرية العامة للضرائب، دار المالية، 2024.
- قانون التجاري، 2023.
- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، دار المالية 2024.

المراجع باللغة الأجنبية

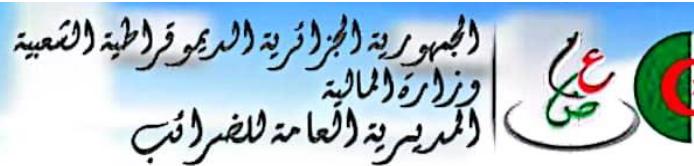
- Ben Ahmed Mohamed Elhadi, Bouazza Abdelkader ,The challenges of the tax collection from the electronic content in Algeria: A field study on a group of tax practitioners. journal of economic integration, 10(04), .2022
- Fatima zahra laib,nacer charfi, Etude analytique sur le control fiscal des groups de societies, les cahiers du cread, vol 34, n 04, 2018.
- Ibikas maryame, Rherib nada, Le contrôle fiscal a l'ere de la digitalision, mjobs moroccan journal of busieess , vol 4 number 3, september 2023.
- Kharroubi henna, Le recouvrement de l'impôt en Algérie: obstacles et solutions, les cahiers du mecas, V 17 N 2 juin 2021.
- Mohammed himrrane, abderrezak larioui, Le contrôle fiscal en Algérie, quel est l'impact des reformes ?, journal of Advanced economic research, v: 05, (iss: 01)/2020.

الموقع الإلكترونية:

- [المديرية العامة للضرائب](https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/dr) . 14: 00,10/06/2024

الملاحق

الملحق رقم 01: ميثاق المكلفين بالضريبة



2024

قسم الرقابة و التحقيقات الجبائية

مديرية الرقابة الجبائية

ميثاق

المكلف بالضريبة

الخاضع للرقابة

منشورات - 2024

الملحق رقم 02: التصرّح بالوجود

سلفينة رقم 2024/08

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية

مصلحة

بيان ملخص

- رقم التعريف الجبائي :

.....

.....

.....

ضع علامة في الخانة المناسبة :

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الضريبة الجزائرية الوحيدة	الضريبة على الدخل الاجمالي، صنف	الضريبة على ارباح الشركات

- تصريح بالوجود -

(المادة 51 من قانون الرسوم على رقم الاعمال والمادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المعمالة)

تصريح يكتب في الثلاثين (30) يوما التي تلي بداية النشاط لدى مصالح الضرائب التابع لها مكان ممارسة النشاط.

معلومات متعلقة بالمكلف بالضريبة :

- الاسم و اللقب/ التسمية الاجتماعية:

.....

- رقم التعريف الوطني:

.....

- الدخل الافتراضي:

.....

- النشاط الرئيسي:

.....

- النشاطات الثانوية و عنوانها :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

أقر بصحبة المعلومات الواردة في هذا التصريح.

.....

ختم وإمضاء المكلف بالضريبة

(1) وضع ما لا يقل عن سنتين من الأوراق على الملف.

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية، تقدم نسخة من العقد أو العقود المبرمة، وكذلك وكالة المعتمدة القانونية.

(3) أشطب المعلومات غير الضرورية.

الملحق رقم 03: وثيقة G50

قائمة الملاحق

TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES		B. : Deductions à prévoir	C. : TVA à prévoir	D. : TVA à reverser
		Nature des déductions		Total des déductions
B.1.1.0.01	TVA sur achats de biens, matières et services art. 36 C. TGA	S. : 0.00	S. : 0.00	S. : 0.00
B.1.1.0.02	TVA sur achats de biens aménagés art. 36 C. TGA	S. : 0.00		
B.1.1.0.03	Réparation des propriétés immobilières complémentaire art. 48 C. TGA	S. : 0.00		
B.1.1.0.04	TVA à déduire sur l'activité principale ou importante art. 19 C. TGA	S. : 0.00		
B.1.1.0.05	Autres déductions prévues au préalable art. ...	S. : 0.00		
NB : Jusqu'à ce que toutes les hormones concernant à l'avis		S. : 0.00		
Total des déductions à prévoir (B)		S. : 0.00	C. / TVA à prévoir Total des déductions à prévoir (B) : TVA à reverser au titre de TVA (B.1.0.)	S. : 0.00
Total des déductions à prévoir (B)		Restituer le formulaire	Verser et imprimer	Retourner à la page d'accès

Lien entre le chiffre et l'avis		Chiffre par rapport au chiffre précédent		Généralité	
Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.					
La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	Comment apporter la déclaration	Généralités	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.
Le taux de reversibilité des versements, soit prélevé pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	Généralités	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.
Les versements effectués par l'entrepreneur sont également pris en compte dans le chiffre précédent.	Comment apporter la déclaration	Généralités	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.	Le chiffre suivant donne une idée de la situation fiscale au cours de l'année en cours. Pour l'assurer, il faut prendre en compte les modifications intervenues dans la situation fiscale au cours de l'année dernière et éventuellement les modifications intervenues au cours de l'année précédente.
Comment apporter la déclaration	Comment apporter la déclaration	Comment apporter la déclaration	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.
Comment apporter la déclaration	Comment apporter la déclaration	Comment apporter la déclaration	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.
Comment apporter la déclaration	Comment apporter la déclaration	Comment apporter la déclaration	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.	La présente déclaration renvoie aux déclarations précédentes faites par l'entrepreneur pour l'exercice des années déjà passées, mais sans pour autant prévaloir sur celles faites par l'entrepreneur et consignées dans les documents de l'avis de reversibilité de la TVA et sur les déclarations des propriétaires investis. Elle remplace à compter du 01/01/2004.

الملحق رقم 04: إحصائيات الرقابة الجبائية

إحصائيات الرقابة الجبائية

1 - التحقيقات المحاسبية:

السنة	عدد القضايا المبرمجة	عدد القضايا المراقبة	التسويات المنجزة
2019	60	44	279.178.333,00
2020	40	33	617.224.622,00
2021	47	40	179.635.265,00
2022	00	00	00,00
2023	21	00	في إطار التسوية

2 - التحقيق المعمق في مجلد الوضعية الجبائية:

السنة	عدد القضايا المبرمجة	عدد القضايا المراقبة	التسويات المنجزة
2019	05	07	222.511.680,00
2020	60	06	68.095.292,00
2021	05	05	23.769.237,00
2022	00	00	00,00
2023	03	03	1.331.576,00

3 - التحقيقات المصوبية:

السنة	عدد القضايا المبرمجة	عدد القضايا المراقبة	التسويات المنجزة
2019	16	14	43.851.025,00
2020	12	08	20.333.227,00
2021	11	11	10.517.607,00
2022	13	10	8.142.488,00
2023	13	13	132.070.298,00

4- الرقابة على الوثائق:

السنة	عدد القضايا المبرمجة	عدد القضايا المراقبة	التسويات المنجزة
2019	502	60	22.534.654,00
2020	308	254	126.657.146,00
2021	215	206	97.615.809,00
2022	522	127	50.418.069,00
2023	548	199	47.191.901,00

الملحق رقم 05: التحصيل الضريبي لسنة 2019

Requirement General			Requirement Role			Requirement Focus		
MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL
MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL
0	106	106	5	29	29	0	42	42
0	600	600	0	3	3	0	14	14
0	158	158	0	37	37	0	46	46
0	1250	1250	0	10	10	0	13	13
0	3350	3350	0	12	12	0	68	68
0	500	500	0	19	19	0	113	113
0	550	550	0	26	26	0	600	600
0	238	238	0	13	13	0	64	64
0	1350	1350	0	0	0	0	31	31
0	720	720	0	0	0	0	89	89
0	0	0	0	0	0	0	94	94
1070	7152	8222	16	151	240	118	3227	3445
Nbri Cdt			Nbri Crdt			Nbri ATD		
MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL
0	106	106	5	29	29	0	42	42
0	600	600	0	3	3	0	14	14
0	158	158	0	37	37	0	46	46
0	1250	1250	0	10	10	0	13	13
0	3350	3350	0	12	12	0	68	68
0	500	500	0	19	19	0	113	113
0	550	550	0	26	26	0	600	600
0	238	238	0	13	13	0	64	64
0	1350	1350	0	0	0	0	31	31
0	720	720	0	0	0	0	89	89
0	0	0	0	0	0	0	94	94
1070	7152	8222	16	151	240	118	3227	3445

الملحق رقم 06: التحصيل الضريبي لسنة 2020

	Recouvrement Général			Recouvrement Biling			Recouvrement Partie		
	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL
CEM	458 538 035,95	5 714 005 157,40	8 182 643 193,35	22 733 955,27	285 531 811,55	305 205 706,78	2 871 724,45	10 369 070,70	11 240 718,19
EL HAM	147 059 647,54	859 058 241,22	1 066 112 068,76	15 878 470,92	75 774 667,64	8 059 854,35	55 514 143,74	62 444 112,17	55 740 324,05
TE	222 590 151,24	3 190 394 173,69	3 412 982 324,03	17 403 331,36	209 246 275,80	2 076 613,72	7 029 000,00	25 045 364,00	19 611 840,16
A. GHED	148 384 285,00	1 069 081 042,23	2 017 472 327,23	2 196 534,42	25 122 894,52	2 197 418,94	2 174 414,24	17 414 415,94	17 414 415,94
EL HAM	12 969 702,92	99 992 969,97	112 563 672,89	10 868 115,28	33 152 502,02	5 049 768,00	6 579 053,00	19 940,00	2 072 250,79
MAMED	15 345 259,00	150 568 851,49	165 914 110,49	779 285,00	5 049 768,00	44 072 692,78	4 33 979 694,66	47 395 954,56	19 000 000,00
B. GHED	32 970 941,71	413 282 407,07	446 253 348,78	4 33 979 694,66	47 395 954,56	60 205 608,40	1 500 000,00	19 571 995,00	23 071 995,00
B.F.G	40 775 300,51	334 514 999,10	375 390 299,61	3 463 134,00	66 612 474,40	1 000 000,00	8 224 822,95	9 237 300,00	9 237 300,00
HEM	10 703 481,49	79 114 294,37	89 817 755,95	1 603 531,81	16 233 698,05	17 637 199,60	1 000 000,00	8 224 822,95	9 797 300,00
MEJ	32 145 383,65	243 330 508,49	275 483 872,28	9 519 594,00	50 424 522,00	59 940 116,00	540 000,00	9 237 300,00	6 278 615,68
T.GE	1 538 494,43	29 608 713,39	31 147 197,62	1 075 319,30	25 524 576,58	26 559 895,85	4 14 467,85	5 843 905,85	5 843 905,85
TOTAL	1 132 614 832,44	12 983 065 358,35	14 115 610 191,10	88 954 547,02	824 624 384,56	913 578 911,58	27 522 272,91	295 918 889,31	212 441 142,72

recettes	Trésorerie Communal		
	MOIS	ANTER	TOTAL
MOIS	27	29	27
0	800	1 000	3
EL HAM	0	0	4
TE	450	500	0
A. GHED	50	5	5
EL HAM	1 200	1 250	0
MAMED	0	600	0
B. GHED	50	550	5
REG	30	270	2
HESN	0	500	7
HAHN	0	750	1
MEJ	0	0	2
T.GE	0	0	2
TOTAL	500	5053	5673

recettes	Trésorerie Communal		
	MOIS	RECOUVREMENT ROLE C/5000 26	CUMUL
MOIS	ANTER	CUMUL	
B.B.A	16 778 953,61	17 621 388,57	
B.B.A	242 434,96	1 604 583,20	1 827 455,20
RE.O	162 874,00	1 528 320,66	1 773 244,00
B.GHED	244 923,34	2 349 380,44	2 468 954,44
MEJ	119 574,00	1 451 639,00	1 678 107,00
A.TAGH	184 468,00	2 468 954,44	2 468 954,44
A.TAGH	12 426,00	392 431,60	404 857,00
MANSO	68 631,00	732 365,37	800 999,37
ZEMANO	39 988,00	308 994,30	346 982,30
DJAAF	0,00	277 907,00	277 907,00
EL HAM	1 075 319,30	25 524 576,58	26 599 895,85
total			

الملحق رقم 07: التحصيل الضريبي لسنة 2021

Recouvrement Général			Recouvrement Régie			Recouvrement Fonds		
	MOIS	ANTER		MOIS	ANTER		MOIS	ANTER
ELA	414 200 508 65	6 093 396 436,10	TOTAL	6 507 596 644,75	17 075 933,35	427 215 319,50	444 212 322,55	4 647 248,49
BL. WOK	137 621 609,77	1 091 707 600,07		1 229 331 417,84	19 012 031,42	87 149 444,80	105 161 484,72	10 643 167,57
TEZ	306 961 605,35	3 070 435 631,14		3 319 403 236,49	20 749 648,56	138 843 949,49	159 531 509,05	1 000 000,00
A. RAMD	152 673 527,25	2 010 662 758,58		2 163 338 285,93	5 063 959,05	25 545 072,46	30 608 981,52	5 000 000,00
EL. HAM	13 023 155,50	114 068 559,25		127 083 714,75	2 698 492,96	34 504 770,66	37 203 263,63	3 000 000,00
MANSO	20 306 786,10	158 414 144,69		178 720 830,79	5 154 80,00	12 231 217,00	17 388 125,00	12 231 217,00
BL. GEDD	44 907 257,12	454 485 682,37		499 402 939,49	9 315 764,04	52 831 491,09	62 167 255,13	2 000 000,00
R. E.O	41 652 927,53	357 642 687,29		399 315 614,82	8 329 088,63	63 741 485,82	72 070 574,15	2 400 000,00
HABIB	8 984 085,06	69 659 359,47		98 873 441,48	2 359 425,00	17 378 457,02	19 711 892,82	9 900 000,00
MEUDJ	29 913 456,34	254 525 205,90		324 500 662,24	4 743 277,00	61 291 659,01	745 277,00	2 000 000,00
EL. HAM	6 148 025,61	33 171 782,69		39 319 808,50	5 861 945,47	29 915 662,13	35 796 047,00	1 625 659,75
T.GAL			TOTAL	1 178 504 944,48	13 768 210 052,00	14 946 714 937,98	100 437 826,49	971 098 559,77
Nbre Cdt			Nbre Chfr			Nbre ATD		
MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL
0	426	425	3	66	65	1	82	83
EL. WOK	0	2 000	2	7	5	0	1829	1855
TEZ	0	49	1	4	4	0	235	246
A. RAMD	150	950	1	2	2	0	70	73
EL. HAM	0	700	1	5	4	0	40	44
MANSO	—	50	4	30	34	0	10	12
R. E.O	25	274	—	300	75	77	—	127
HABIB	—	1217	—	1217	1	1	—	131
MEUDJ	0	307	2	13	15	0	58	59
EL. HAM	0	0	0	0	0	1	25	25
T.GAL		226		8123	24	320	344	388
TOTAL			TOTAL			TOTAL		
RECOUVREMENT COMMUNAL			RECOUVREMENT COMMUNAL			RECOUVREMENT COMMUNAL		
RECOUVREMENT HÔTEL CI-5000 25			RECOUVREMENT HÔTEL CI-5000 25			RECOUVREMENT HÔTEL CI-5000 25		
receptions	MOIS	ANTER	receptions	MOIS	ANTER	receptions	MOIS	ANTER
receptions	MOIS	ANTER	receptions	MOIS	ANTER	receptions	MOIS	ANTER
BB.A	4 289 435,00	20 674 040,80	BB.A	4 385 176,25	21 967 275,83	BB.A	4 385 176,25	21 967 275,83
R.E.O	419 249,80	1 963 099,40	R.E.O	450 998,00	2 109 587,50	R.E.O	450 998,00	2 109 587,50
B.GHED	284 765,00	2 551 015,33	B.GHED	315 812,40	1 259 680,75	B.GHED	315 812,40	1 259 680,75
MEDJ	538 102,00	2 113 073,00	MEDJ	330 178,48	3 296 927,13	MEDJ	330 178,48	3 296 927,13
A.TAGH	24 662,00	434 873,00	A.TAGH	551 444,00	2 303 111,19	A.TAGH	551 444,00	2 303 111,19
MANSO	26 842,00	382 855,60	MANSO	46 338,49	692 558,68	MANSO	46 338,49	692 558,68
ZEMMO	7 132,00	59 987,00	ZEMMO	409 697,60	671 103,47	ZEMMO	409 697,60	671 103,47
DJAAF	9 762,67	356 987,00	DJAAF	8 580,20	68 127,25	DJAAF	8 580,20	68 127,25
EL.H.M	total	5 881 985,47	total	29 916 662,13	35 798 467,00	EL.H.M	total	6 148 025,61

الملحق رقم 08: التحصيل الضريبي لسنة 2022

Recouvrement Général				Recouvrement Risik			
	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS
CDA	541 201 528,00	5 625 811 809,61	6 167 173 337,61	29 354 765,00	333 464 624,65	420 635 390,05	13 013 002,00
EL. HAM	142 096 998,00	1 105 275 455,22	1 241 972 453,22	12 471 056,54	94 815 044,05	107 286 140,59	8 914 518,92
EL. MEDJ	296 361 004,75	3 114 143 702,94	3 300 504 747,09	24 115 479,00	206 203 744,00	239 318 746,00	3 500 000,00
EL. TIZZ	159 169 073,00	1 954 319 894,40	2 103 488 918,39	18 131 299,00	67 081 259,37	85 277 346,07	5 000 000,00
A. ELABED	20 042 749,76	132 650 011,20	152 098 761,04	9 988 169,40	34 203 874,33	44 152 042,73	2 832 794,47
EL. HAM	20 953 796,21	119 081 757,00	206 025 463,51	2 138 615,00	27 797 020,00	29 929 805,00	8 466 840,00
MARDO	57 002 776,90	450 997 249,07	507 985 075,97	7 694 587,04	44 589 679,00	52 114 205,04	3 365 318,00
R. C	46 523 719,46	343 689 742,25	399 213 521,71	7 397 069,96	47 580 479,05	54 965 540,61	6 270 918,37
HABIB	12 389 715,96	110 632 069,58	123 161 275,54	2 222 271,34	22 203 595,25	24 425 777,43	1 500 000,00
MEHDI	25 289 114,96	332 324 288,17	351 613 471,16	1 956 128,00	91 722 741,94	93 653 869,64	734 000,00
MEHDI	503 971,52	15 716 945,30	17 320 915,52	404 249,00	12 541 035,00	12 945 284,60	-
TOTAL	1 332 234 459,64	12 345 873 924,52	14 648 108 384,16	980 143 510,64	1 165 907 434,62	445 118 365,12	491 543 713,48
MOIS	Nbre Cdt	Nbre Cdt	Nbre Cdt	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS
MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER
0	622	627	13	79	92	12	94
1. MOIS	200	1500	3	12	15	263	1064
2. MOIS	0	73	1	54	70	56	402
3. MOIS	290	500	16	16	17	19	139
EL. HAM	50	1850	1960	0	17	23	39
MARDO	0	650	0	0	13	13	0
R. C	300	1250	1550	7	22	20	304
HABIB	25	325	350	6	41	47	5
MEHDI	100	2000	5	43	49	2	110
MEHDI	50	970	1020	5	18	23	23
TOTAL	925	9940	0	10855	315	300	413
MOIS	Nbre ATD	Nbre ATD	Nbre ATD	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS
MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER	TOTAL	MOIS	ANTER
0	9940	9940	0	10855	315	300	413
1. MOIS	925	9940	0	10855	315	300	413
Tresorerie Communal							
RECOUVREMENT ROLLE CI5000 25		Tresorerie Communal					
RECOTES	MOIS	RECOUVREMENT ROLLE CI5000 25	MOIS	RECOUVREMENT GENERAL	MOIS	RECOUVREMENT GENERAL	MOIS
		ANTER		ANTER		ANTER	
B.B.A	107 386,00	9 375 040,60	19 482 406,60	11 520 016,99	11 640 042,24	129 076,25	11 520 016,99
R. C	51 479,00	911 841,00	983 370,00	64 548,75	1 332 745,00	64 548,75	1 332 745,00
B. GHED	-	64 542,00	64 542,00	78 637,56	75 537,66	-	75 537,66
MEDJ	91 281,00	766 653,00	851 934,00	125 045,15	988 837,85	1144 878,00	1144 878,00
A. TAGH	0,00	736 944,00	736 944,00	-	919 939,00	919 939,00	-
MARDO	0,00	0,00	0,00	10 429,37	398 098,18	408 527,53	398 098,18
ZEMMO	0,00	39 486,00	39 486,00	267 527,17	211 550,17	267 527,17	211 550,17
DJAAF	35 470,00	88 629,00	124 099,00	44 337,50	109 654,73	153 992,23	44 337,50
EL. HAM	118 653,00	563 920,00	612 573,00	1 107 652,16	1 284 613,06	1 284 613,06	1 107 652,16
TOTAL	404 249,00	12 541 025,60	12 545 284,60	16 716 945,17	17 220 915,79	17 220 915,79	16 716 945,17

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجماعية للضرائب - سطيف

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج

رقم : 53.1.04.000.000.000.000.000.000.000

22 AVR. 2024

برج بوعريريج في :

السيد:
نائب المدير الفرعى للرقابة الجبائية

الموضوع: ف/ي طلب ترخيص الطلبة.

المراجع: طلب ترخيص تطبيقي المؤرخ في: 14/04/2024

بناء على اتفاقية الترخيص المبرمة مع جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج وتبعا للطلب المذكور في المرجع أعلاه المتضمن طلب ترخيص الطلبة: بوخاري احلام، بن يحيى سهام. يشرفني أن أضعهم تحت تصرفكم بغية إجراء ترخيص تطبيقي للفترة الممتدة من: 21/04/2024 إلى 31/05/2024، وذلك حسب التوقيت التالي:

الأيام: يومي الاثنين والثلاثاء من كل أسبوع.

توقيت الدخول: «توقيت الثامنة صباحا».

توقيت الخروج: منتصف النهار.

المدير الولائي للضرائب



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية العامة للضرائب - سطيف

مديرية الضريبة لولاية برج بوعريريج

رقم : ٥٣٥ / دم ام ع ض ام ج ض س ام ض دب 2024

22 AVR. 2024
برج بوعريريج نـى:

السيد:

نائب المدير الفرعى للرقابة الجبائية

الموضوع: ف/ي طلب ترخيص الطلبة.

المرجع: طلب ترخيص تطبيق المؤذن في: 2024/04/14

بناءً على اتفاقية الترخيص المبرمة مع جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج وتبعاً للطلب المذكور في المرجع أعلاه المتضمن طلب ترخيص الطلبة: بوخاري احلام، بن يحي سهام، يشرفني أن أضعهم تحت تصرفكم بغية إجراء ترخيص تطبيقي للفترة الممتدة من: 2024/04/21 إلى 2024/05/31، وذلك حسب التوقيت التالي:

الأيام: يومي الاثنين والاربعاء من كل أسبوع.

توقيت الدخول: «توقيت_الثامنة صبحاً».

توقيت الخروج: منتصف النهار.

المدير الولائي للضرائب



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملحق
A-J	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للرقابة الجبائية ومساهمتها بالتحصيل الضريبي	
05	تمهيد
6	المبحث الأول: المفاهيم النظرية والقانونية للرقابة الجبائية
6	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأسبابها
9	المطلب الثاني أشكال وأهداف الرقابة الجبائية.
14	المطلب الثالث: الاطار القانوني للرقابة الجبائية
20	المبحث الثاني: ماهية التحصيل الضريبي
20	المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي
20	المطلب الثاني: طرق التحصيل الضريبي
23	المطلب الثالث: اجراءات التحصيل الضريبي
24	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
24	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
27	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
32	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
34	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمديرية الولاية للضرائب برج بوعريريج	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: تقديم المديرية الولاية الضرائب لولاية برج بوعريريج
37	المطلب الأول: التعريف المديرية الولاية للضرائب لولاية برج بوعريريج

42	المطلب الثاني: مهام المديرية الولائية للضرائب لولاية برج بوعريريج
43	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب ولاية برج بوعريريج
44	المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي 2019-2022
44	المطلب الأول: عدد الملفات المراقبة عن عملية الرقابة الجبائية خلال الفترة 2019-2022
46	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي عن الرقابة الجبائية خلال الفترة 2019-2022
48	المطلب الثالث: نسبة مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي خلال الفترة 2019-2022
50	خلاصة الفصل الثاني
52	الخاتمة
55	قائمة المراجع
61	الملاحق
37	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة فعالية التحصيل الضريبي واكتشاف العلاقة بينهم، فالرقابة الجبائية تعتبر وسيلة قانونية تستخدمها الادارة الجبائية لردع المكلفين بالضريبة لمنعهم ب القيام بتجاوزات، فهي اداة لتأكد من صحة و مصداقية التصريحات المقدمة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام اداة هي دراسة ميدانية لدى مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج من خلال التطرق في الجانب النظري الى مختلف اساسيات الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، اما فيما يخص الجانب التطبيقي فقمنا بتحليل مختلف اشكال الرقابة ومساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي للفترة 2019-2022.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان للرقابة الجبائية دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية، كما تساهم في كشف مختلف التلاعيب و اشكال التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، الادارة الجبائية، الرقابة على الوثائق، التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of tax control in increasing the effectiveness of tax collection and discovering the relationship between them. Tax control is considered a legal means used by the tax administration to deter taxpayers and prevent them from committing violations. It is a tool to ensure the validity and credibility of the statements submitted, and for this purpose the approach was relied upon. Descriptive and analytical, with the use of a tool, which is a field study at the Tax Directorate of the state of Bordj Bou Arreridj, by addressing, on the theoretical side, the various basics of fiscal control and tax collection. As for the applied side, we analyzed the various forms of control and their contribution to increasing tax collection for the period 2019-2022. The study reached several results, the most important of which is that fiscal control has a major role in increasing tax revenues, and it also contributes to uncovering various manipulations and forms of tax evasion.

Key words: Tax control, tax collection, tax administration, document control, tax evasion.